

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9299

الخميس، 30 آذار/مارس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد نيوسي/السيدة دلوفو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبنزيا

إكوادور السيد مونتالفو سوسا

البنانيا السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيد آل نهيان

البرازيل السيد بيكاليو كوزيندي

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد ليو يوشي

غابون السيد بيانغ

غانا السيد أغيما

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة زيا

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم

المتحدة (S/2023/148/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا:

أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2023/148/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بولندا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفينيا، سيراليون، الفلبين، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، ناميبيا، النمسا، نيجيريا، الهند، اليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا. سعادة السيد محمد بن شماس، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمبادرة إسكات البنادق؛ والسيد ميركو مانزوني، المبعوث الشخصي للأمين العام لموزامبيق.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. والسيد أنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أستعري انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/148/Rev.1، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. أعطي الكلمة الآن للسيدة دوارتي.

السيدة دوارتي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة موزامبيق على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن: أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق، وعلى دعوتي إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

حددت خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، والمعروفة أيضا باسم خارطة طريق لوساكا، خمسة مجالات عمل تحتاج فيها الدول الأفريقية الأعضاء، بدعم من المجتمع الدولي، إلى التقدم من أجل إسكات البنادق في أفريقيا. ومن بين هذه المجالات الخمسة، تشير أربعة - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية - إلى المسائل التي ترد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي خطة عام 2063: أفريقيا التي نصلو إليها. ويؤكد هيكل خريطة طريق لوساكا الرئيسية على أهمية سياسات التنمية وتنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 لتحقيق السلام والأمن في القارة. ولأسف، لم يُدمج ذلك المنظور الأفريقي بما فيه الكفاية في المناقشات العالمية بشأن السلام والأمن في القارة.

ولفترة طويلة جدا، اعتبرت المناقشات العالمية أن الروابط بين السلام والأمن والتنمية مقيدة بسبب حقيقة أن الحروب تخلق حالات طوارئ وتحول الأموال التي ينبغي استخدامها في التنمية وتدمر البنية التحتية. وتلك الحقائق دقيقة، ولكنها ترسم صورة غير مكتملة لأوجه الترابط بين السلام والتنمية.

وكما أقر صانعو السياسات الأفارقة عند وضع خريطة طريق لوساكا، فإن السياسات الإنمائية تؤدي دورا كبيرا في دعم منع نشوب

الأجل التي من شأنها أن توجد مسارا عمليا ومستداما نحو السلام. وفي العام الماضي، عندما قدمت إحاطة إلى المجلس، عرضت أحد تلك الأسباب، وهو الاستبعاد الفعلي أو المتصور من تقديم الخدمات العامة. واليوم، تمشيا مع المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (انظر S/2023/148/Rev.1)، أود أن أشير إلى التاريخ السياسي للقارة.

في حين أن معظم العوامل الداخلية والخارجية قد يكون لها أسباب مباشرة حالية واضحة، فإنها تضرب بجذورها في التاريخ. وغالبا ما يُلقى باللوم على الاستعمار في الاستغلال الاقتصادي للقارة الأفريقية، ولكن نادرا ما نوقش تأثيره على أوجه القصور الحالية في الحوكمة. ويسلط تقرير الأمين العام لعام 2022 بشأن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/2022/959) الضوء على أنه عندما حصلت البلدان الأفريقية على الاستقلال، ورثت هياكل حوكمة لم تكن مصممة لإدارة دول مستقلة ناجحة، وبالتالي لم تكن مستعدة لتحقيق رؤية الاستقلال.

ومن منظور اقتصادي، كما يعلم الجميع، لم تركز الإدارات الاستعمارية على تعزيز التنمية الاقتصادية، بل على استخراج الموارد وتحصيل الضرائب. ومن منظور سيادة القانون، فإن هدف تلك الإدارات لم يكن دعم حقوق الأفراد، بل ممارسة السلطة. وحتى من المنظور المتعلق بالأرض، لم يكن الهدف هو ضمان وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم، بل السيطرة على المواقع الاستراتيجية، سواء بسبب موقعها أو قيمتها الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ورثت الدول الأفريقية أيضا حدودا رسمها الحكام والتي لم تُنشئ لتنظيم سكان كل بلد، بل لتوزيع الثروة الطبيعية للقارة.

ونتيجة لتلك العوامل التاريخية، ومن منظور الحوكمة، لا تزال البلدان الأفريقية تواجه اليوم ثلاث "جغرافيات" تحدد العلاقة بين حكومة البلد وإقليمه وشعبه.

الجغرافيا الأولى هي المنطقة الإدارية للبلد، والتي تحدد حدوده. وكما تشير المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة، كانت تلك الحدود في أفريقيا نتيجة مصطنعة للمفاوضات بين الدول الاستعمارية والتي لم تأخذ في الاعتبار واقع القارة.

النزاعات وحلها. وعلاوة على ذلك، فإن غياب السياسات الإنمائية، أو وجود سياسات وبرامج لا تحقق التنمية الشاملة للجميع، يمكن أن يكون سببا جذريا للنزاعات. وبعبارة أخرى، وكما أكد الأمين العام، فإن "عدم المساواة والحرمان والنظم التي تعاني من نقص التمويل، هي عوامل تُوَجِّح نيران النزاع" (S/PV.9011 صفحة 4). ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون السياسات الإنمائية الشفافة والمنصفة والفعالة والشاملة للجميع الأداة الأكثر تأثيرا لمنع نشوب النزاعات.

عندما قدمت إحاطة إلى المجلس في العام الماضي بشأن بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام (انظر S/PV.9106)، أشرت إلى ضرورة التمييز بين العوامل الخارجية والداخلية للنزاع. وتشير العوامل الخارجية إلى مسائل تقع إلى حد ما خارج نطاق سيطرة دولة واحدة، مثل التنافس الخارجي على الموارد الطبيعية، أي المصالح الجيوسياسية، والإرهاب الدولي. وترتبط العوامل الداخلية بالتفاعل بين الدولة ومواطنيها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستبعاد من الخدمات العامة. وبغية وضع حد للنزاع، لا بد من معالجة العوامل الخارجية والداخلية على حد سواء. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أن السياسات الإنمائية أفضل لمعالجة العوامل الداخلية، حيث لا يمكن تحقيق الإدماج إلا من خلال التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن الاستجابة التقليدية لتحديات السلام والأمن في أفريقيا لا تعالج الأسباب الجذرية الداخلية والخارجية للنزاعات، بل مجرد أعراضها. وفي ذلك الصدد، فإن الحل الفعال الوحيد للنزاعات في أفريقيا هو التنمية المستدامة لأن التنمية وحدها هي التي ستخلق القدرات التي ستسمح للبلدان الأفريقية بمعالجة الأسباب الداخلية والخارجية للنزاع. ويتجلى ذلك بوضوح في خطة لوساكا الرئيسية، وكذلك في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، التي تجسد رؤيتنا لقارة موحدة تنعم بالسلام والازدهار.

إن الاعتراف بأن السياسات الإنمائية تؤثر على السلام والأمن يعني ضمنا تحديد الأسباب المتصلة بالتنمية التي تكمن وراء النزاع من أجل تمكين البلد المتضرر من اعتماد التدابير المتوسطة والطويلة

للمو والقدرة على الصمود وتزيد من عدم الثقة في مؤسسات الدولة. وتظل عملية التكامل في أفريقيا بمثابة التصدي الوحيد لذلك التحدي الذي قد يؤدي إلى مزيد من النمو والتنمية والسلام. وبدلاً من التصدي للتهديدات المحتملة العابرة للحدود بإغلاق الحدود يتعين علينا تعجيل عملية التكامل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وإنشاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الأدوات في هيكل الاتحاد الأفريقي.

وتتمثل الجغرافيا الثالثة في الوجود الفعلي للدولة. وكما تشير المذكرة المفاهيمية لقد تركزت الاستثمارات والمؤسسات العامة في أفريقيا في عدد قليل من المراكز الحضرية مما أدى إلى عدم وجود الدولة في مساحات شاسعة من الأراضي. ويعد ذلك أيضاً نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. فمن بين العوامل الخارجية انتشار نهج السوق إزاء الخدمات العامة في السياسات المالية والإئتمانية الدولية منذ عام 1990 والذي سعى إلى تقليص حجم المؤسسات العامة، الأمر الذي زاد من ضعف هياكل الدولة المحدودة أصلاً. في الوقت نفسه لم تركز البلدان الأفريقية بما فيه الكفاية على بناء نظم قطرية متينة من منظور داخلي. نتيجة لذلك تغيب مؤسسات الدولة اليوم في العديد من المناطق النائية والريفية والمهمشة في القارة. ويعد غياب الدولة هذا فيما يتعلق بتوفير الخدمات أحد العوامل الرئيسية التي تقوض شرعية مؤسسات الدولة وتمزق وأصرت الثقة مع السكان باعتبارها أمراً حاسماً لبناء الدولة. ويهيئ ذلك تربة خصبة للإرهاب وظهور أطراف فاعلة من غير الدول.

ولئن شئنا الحد من التهديد باحتمال سيطرة الجهات الفاعلة من غير الدول على منطقة الساحل والقرن الأفريقي فسيتمكن استكمال الحلول العسكرية بسياسات إئتمانية مستمرة تسهم في ضمان توفير الخدمات العامة بفعالية في جميع أنحاء الإقليم. وما دام ينظر إلى السياسات الإئتمانية على أنها عنصر لا يؤخذ في الاعتبار إلا بعد بذل جهود السلام فلن يتسنى لنا تحقيق السلام الدائم. على العكس من ذلك فإذا أخذت الجوانب الإئتمانية في الاعتبار خلال عمليات صنع السلام وحفظه وبنائه فإنني واثق من أننا سنتمكن من المجيء إلى المجلس

ويقودنا ذلك إلى الجغرافيا الثانية، التي تجسد المجموعات الاجتماعية - الثقافية الموجودة من قبل. وقد أدت التداخلات بين الجغرافيا الأولى والثانية إلى حالة تضم فيها بلدان أفريقية داخل حدودها الإدارية مجموعتين أو أكثر من المجموعات الاجتماعية - الثقافية التاريخية وإلى حالات ينتشر فيها أفراد طائفة تاريخية واحدة في بلدين أو أكثر. وعلى سبيل المثال، في المنطقة التي أنتمي إليها في غرب أفريقيا هناك مجموعة واحدة - الفولاني - والتي ينتشر أفرادها في جميع البلدان الواقعة بين غامبيا والكاميرون. ولهذا التداخل نتيجتان رئيسيتان على الحوكمة.

أولاً، أنشأت الإدارات الاستعمارية هياكل مركزية، ورثتها الدول المستقلة لاحقاً. ولم تكن هذه الهياكل مهيأة لإدارة مجموعة سكانية متنوعة أو لتعزيز الإدماج. ونتيجة لذلك، يواجه العديد من البلدان الأفريقية نزاعات قبلية لا يمكن حلها من منظور الحوكمة ما لم تخضع تلك الهياكل للإصلاح بشكل صحيح. وتحقيق اللامركزية ونقل السلطة هما أداتان رئيسيتان للسياسات يجب أن تكونا جزءاً من مجموعة أدوات حل النزاعات. إنهما يسمحان بالإلمام بالواقع المحلي في البلد وتمكين المجتمعات التاريخية بتوفير الموارد اللازمة لها. كما يمكنهما المساعدة في تعزيز كفاءة الخدمات العامة عن طريق تقريب إدارتها من المستفيدين. وربما تكون هياكل القيادة التقليدية أدوات فعالة أيضاً لدعم إدماج المجتمعات التاريخية بما يمكنها من تعزيز هياكل الحوكمة الأفريقية.

تتمثل النتيجة الثانية للتداخل بين الجغرافيتين الأولى والثانية في وجود واقع اجتماعي واقتصادي يتجاوز حدود فرادى الدول. ومن منظور السلام والأمن، كثيراً ما ينظر إلى التحركات عبر الحدود على أنها خطر وقد يكون رد الفعل على ذلك محاولات مراقبة الحدود بإغلاقها على الرغم من عدم فعالية هذه التدابير في معظم الأحيان، لأنه لا يمكن احتواء أي حقائق تتجاوز حدود الدول. علاوة على ذلك، فإن محاولات الحد من الواقع العابر للحدود الذي تتسم به الجماعات التاريخية في أفريقيا تنتقص من إمكاناتها بوصفها مصدراً

هنا وتهنئة البلدان الأفريقية على نجاحها في وضع حد للنزاع تماما كما نهئى اليوم موزامبيق هنا.

فعملية السلام في موزامبيق مثال عملي للتنفيذ الذكي والفعال للسياسات الإنمائية دعما لأحد أهداف صون السلم والأمن. لقد استجاب النهج المزدوج لاتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية الذي يجمع بين وقف الأنشطة العسكرية وإعادة الإدماج واللامركزية ونقل الصلاحيات للحاجة إلى فهم الأسباب الجذرية للنزاع وتحديد الحلول الإنمائية اللازمة لضمان نجاح العملية.

كما يعد القرار الذي اتخذته حكومة موزامبيق مؤخرا بإدراج المستفيدين المؤهلين من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نظام المعاشات التقاعدية في البلد مثلا آخر على السياسة الذكية من منظور تحقيق السلام والتنمية. ويعتبر هذا خطوة أخرى من منظور السلام والأمن في مكافحة الاستبعاد وتعزيز المصالحة بواسطة السياسات الإنمائية والاجتماعية. ومن منظور الاقتصاد الكلي فإن هذا النهج وسيلة فعالة لتعزيز توزيع الدخل بوصفه أمرا لا غنى عنه لتحقيق القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود. وهي أمر ضروري ليس لتحقيق السلام فحسب بل أيضا لأجل المضي قدما في تنفيذ خطة عام 2030 ومنع سيناريو يؤدي إلى تحول البلدان الأفريقية عن المسار الصحيح. ولن يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي بدون كفالة توزيع الدخل إلا إلى مزيد من عدم المساواة والإقصاء والنزاع. بالتالي أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على ذلك القرار الشجاع الذي أثق بأنه سيعزز عملية السلام والمصالحة في بلدكم.

وتبين عملية السلام والمصالحة في موزامبيق أنه عندما يقترن تطبيق السياسات الإنمائية بجهود صنع السلام، فإن ذلك يسهم في إنهاء الأعمال القتالية ووضع أسس متينة لتحقيق السلام الدائم والاستدامة. ويمكن ذلك المزيج الفعال من أدوات السلام والتنمية البلدان الأفريقية من إسكات البنادق في القارة وتحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة دوارتي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي الكريمة لمخاطبة المجلس، وأعتزم هذه الفرصة لأثني عليكم وعلى حكومة بلدكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أثر السياسات الإنمائية على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق التي اتخذها الاتحاد الأفريقي. إذ أتكلم عن ذلك، أود أيضا أن أشاطر المستشاراة الخاصة كريستينا دوارتي الإشادة بكم، سيدي وحكومة موزامبيق وشعبها، لتقديمكم مثلا لعملية سلام ناجحة أعتقد أنها تصلح لأن تكون نموذجا لتبادل الدروس في قارتنا.

عندما اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مبادرة إسكات البنادق كانوا يرغبون في توريث الأجيال المقبلة في أفريقيا قارة خالية من الحروب والنزاعات. وكان هدفهم العمل لأجل بناء أفريقيا تعيش مسالمة ذاتيا ومع بقية العالم. وأيد مجلس الأمن - في اتساق مع الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - تلك المبادرة باتخاذها القرار 2457 (2019).

لذلك فإن موضوع مناقشة اليوم يأتي في الوقت المناسب لأنه يأتي في وقت تواجه فيه أفريقيا تحديات متعددة تعرض تحقيق الأهداف النبيلة لمبادرة إسكات البنادق للخطر حتى بحلول الموعد النهائي الجديد في عام 2030. ولتلك التحديات أسباب تاريخية ودستورية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي تتعلق أيضا بتأثير تغير المناخ. كما أن ضعف أفريقيا أمام الصدمات الاقتصادية العالمية وضعف تنفيذ البروتوكولات والقرارات المتخذة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والقارية والدولية فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية هي من العوامل التي تسهم في ذلك أيضا.

ومما يؤسف له أننا نشهد أيضا اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة على الصعيد الدولي، فضلا عن اتساع الفجوة على الصعيد الوطني بين النخبة وبين المجتمعات والسكان من المهمشين والفقراء. وتشير التقديرات إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على سبيل المثال، قد قضت على معظم المكاسب التي تحققت في

العمل والوصول إلى الخدمات. إن لدى أفريقيا العديد من النظم الإيكولوجية الرئيسية الناجحة والديناميكية. وتعد ثورة الأموال المتنقلة مثلاً معروفاً، وكذلك الصناعات الثقافية، ولا سيما صناعات الموسيقى والأفلام.

رابعاً، يهدف تطوير المجمعّات الزراعية إلى جعل أفريقيا آمنة غذائياً، وجعلها في نهاية المطاف مصدراً صافياً للأغذية. فمن غير الممكن أن تعتمد قارة في حبوبها على مصادر خارجية وهي تحوي 60 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة المتبقية في العالم، فضلاً عن العديد من الأنهار ومسطحات المياه العذبة. كما ستعزز المجمعّات الزراعية، من خلال التخصص، سلاسل القيمة الإقليمية والقارية في مجال الزراعة.

خامساً، التصنيع المستدام هو مجال تركيز رئيسي آخر. وفي هذا الصدد، سيشمل التعاون مع الشركاء بناء قدرات التعاونيات الريفية، والتصنيع الزراعي، وبناء القدرات لإنتاج السلع الوسيطة من مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية في أفريقيا، وبناء القدرات لتعميم البحث والتطوير من أجل تعزيز الابتكار، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والقارية.

سادساً، تتمتع سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمستقبل مشرق. فلدينا سكان شباب مع طبقة متوسطة متنامية والذين يزيد طلبهم على السلع الصناعية بمقدار 1,5 مرة عن المتوسط العالمي. ويجب أن نضع معياراً لـ "صنع في أفريقيا" والذي ما إن يطبق حتى يعزز القدرة التنافسية بين الشركات المؤهلة ويسهم في إزالة الحواجز التقنية أمام التجارة. وعملية تفكيك العولمة جارية؛ فمنذ سبعينيات القرن العشرين، شهدت أفريقيا انخفاضاً تدريجياً في حصتها من التجارة العالمية، من 6 في المائة إلى حصتها الحالية البالغة 2,7 في المائة. وبعد أن اعتمد الاتحاد الأفريقي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تشكل مصدراً للنقد الأجنبي ونقل التكنولوجيا، في جملة أمور، لا يزال الاتحاد ملتزماً بالتجارة الدولية. وتخطط منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لنقل أفريقيا من خلال تحول نموذجي يأخذها من

أفريقيا من خلال زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وقد أشار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2021 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن جائحة كوفيد-19 دفعت بـ 55 مليون أفريقي إلى الفقر في عام 2020 وعكست أكثر من عقدين من التقدم في الحد من الفقر في القارة. ومما يثير القلق بنفس القدر أن 15 بلداً أفريقياً باتت معرضة لخطر حالة المديونية الحرجة. والواقع أن مجموع الديون الأفريقية التي أعفيت في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قبل عقدين من الزمن كان في حدود 300 بليون دولار. وأصبحت أفريقيا اليوم غارقة مرة أخرى في ديون تصل قيمتها إلى أكثر من 600 بليون دولار. وللمضي قدماً، يمكننا - وينبغي لنا - أن نعزز الانتعاش والتحول في أفريقيا بغية الحد من أوجه عدم المساواة والضعف، مما يقربنا من إسكات البنادق. وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل في ذلك الصدد.

أولاً، يجب على أفريقيا أن تشرع في الانتعاش والتحول المتمحورين حول الإنسان. ويجب أن تولي أهمية للاستثمار في تنمية رأس المال البشري واستخدامه، بما في ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والعلوم؛ والتركيز على القابلية للتوظيف؛ والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار؛ والاستثمار في الصحة؛ وتسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار، في جملة أمور، في إنشاء فرص العمل اللائقة؛ والاستفادة من الشتات الأفريقي؛ وإدماج القطاعات غير الرسمية في القطاعات الرسمية؛ والاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب؛ والاستثمار في تنمية الأخلاق والنزاهة والانضباط واحترام الذات والثقة بالنفس.

ثانياً، لكي يتحقق ذلك التحول ويستمر، هناك حاجة إلى تأمين موارد مالية وفيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم القارة من حوالي 90 بليون دولار سنوياً.

ثالثاً، تتيح لنا التكنولوجيات الرقمية فرصة لفتح مسارات جديدة للنمو الاقتصادي السريع والشامل، فضلاً عن الابتكار وخلق فرص

المدني النشط بمسؤولياتها. كما أن الدعم من جانب شركاء أفريقيا وأصدقائها مطلوب أيضاً. وقد أعربت الأمم المتحدة، من خلال هذه الهيئة، عن تضامنها بشأن إسكات البنادق. كما أن دعم الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين سيسهم على نحو كبير في مساعدتنا على إسكات البنادق بحلول عام 2030 ومساعدتنا على جعل أفريقيا سلمية وأمنة وديمقراطية وتشاركية وشاملة ومزدهرة - أفريقيا التي نريدها - بحلول عام 2063.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شامباس على إحاطته. أعطي الكلمة الآن للسيد مانزوني.

السيد مانزوني (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الجهود المبذولة للنهوض بخطة إسكات البنادق. وإنه لشرف لي أن أخطب المجلس اليوم بصفتي المبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق، وهو المنصب الذي شغلته لما يقرب من أربع سنوات، واكبت خلالها التنفيذ الكامل لاتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية.

لقد بدأت مشاركتي في العملية في عام 2016، بصفتي سفيرا لسويسرا في موزامبيق، عندما كنت عضوا في فريق وساطة صغير، سافرت مع أعضائه عدة مرات إلى الأدغال للتحديث مع كلا الطرفين، وبناء الثقة والعلاقات التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وقد عملت وساطة اتفاق مابوتو وتوقيعه وتنفيذه على إحياء الأمل والإلهام. وأرى أربعة أسباب أساسية تكمن وراء نجاح الاتفاق، هي: تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني منذ البداية، وبناء الثقة، والتخلي بالمرونة، وكفالة القيام بعملية محورها الإنسان طوال الوقت. وأود أن أركز على تلك العناصر لأبين كيف يمكن إحراز التقدم والتفكير فيما يمكن أن نتعلمه عند النظر في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية وجهود بناء السلام. وأود أن أشدد على أن هناك أيضا العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها بالاشتراك مع المسؤولين المعنيين، ولكن هذا هو سبب إمكانية تحقيق ذلك.

كونها منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى كونها مصدرة للسلع والخدمات المصنعة والمجهزة زراعياً، مثل السياحة والعمالة. ولتحقيق ذلك التحول النموذجي، هناك حاجة ملحة إلى الاستثمار في البنى التحتية الوطنية والعبارة للحدود لتيسير حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات.

سابعاً، على الرغم من أن أفريقيا هي الأقل مساهمة في الانحباس الحراري العالمي، فإنها ملتزمة بتأدية دورها في التحول الأخضر، وإن كان ذلك بسرعة متفاوتة. وتُظهر التقديرات الجديدة الصادرة عن بنك التنمية الأفريقي أن أفريقيا ستحتاج إلى ما بين 1,18 بليون دولار و 1,45 بليون دولار سنوياً لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ ومساهماتها المحددة وطنياً. وفي هذا الصدد، ينبغي جعل تمويل المناخ وتجارة رصيد الكربون والآليات الأخرى حقيقة واقعة من خلال أساليب صرف مبسطة ومرنة وسريعة من أجل الإفراج عن الأموال المطلوبة لسد فجوة تمويل المناخ في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أكرر ما أكدته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مراراً وتكراراً، فضلاً عن المستشارية الخاصة دوارتي، وهو العلاقة بين السلام والأمن والتنمية والحوكمة واحترام حقوق الإنسان. فذلك شعار كل من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي ذلك الصدد، ترتبط مناقشة اليوم ارتباطاً جوهرياً بالمناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس في 28 آذار/مارس بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.9296). إن أفة الإرهاب الدولي والنزاع وعدم الاستقرار في أفريقيا، التي تحركها عوامل داخلية وخارجية، تؤثر سلباً على آفاق التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات الملحة للشعوب. ولا بد أيضاً من معالجة التغييرات غير الدستورية التي طرأت مؤخراً على الحكومات وعودة ظهور الانقلابات. ويواصل الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية اعتماد تدابير لتعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة، وكفالة الحوكمة الرشيدة، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز دور المرأة وتمكين الشباب على الصعد دون الإقليمية والوطنية والمجتمعية.

وسيتطلب إسكات البنادق أن تضطلع الهيئات دون الإقليمية والحكومات الوطنية، وقبل كل شيء، الشعوب الأفريقية والمجتمع

أنه بعد شهر واحد فقط من استئناف المحادثات بين القائدين، الرئيس نينوسي وزعيم المقاومة الوطنية الموزامبيقية آنذاك، أفونسو دلاكاما، أعلن وقف إطلاق النار. وتززت الثقة بين الطرفين بتنفيذ اتفاقات جزئية إضافية أثناء المفاوضات. وجدير بالذكر أن الاتفاق الدستوري بشأن اللامركزية ومذكرة التفاهم بشأن الشؤون العسكرية قد وقعا قبل اتفاق السلام. وهذا النهج التدريجي للتنفيذ باستخدام تدابير بناء الثقة يساعد على زيادة الثقة ويعطي كل طرف إحساسا بالهدف والإنجاز. وأشيد بالثقة المتبادلة التي تحققت بين الطرفين وكيف تجسد ذلك في الالتزام المثالي الذي أبدته هياكل التنفيذ الوطنية بالعمل معا لتحقيق جميع جوانب الاتفاق.

أما السبب الثالث وراء نجاح عملية السلام في موزامبيق فهو مرونتها. لقد اتبعت العملية نهجا تطلعيًا وقابلًا للتكيف مع وجود استثمارات مستهدفة لتعزيز السلام. وقد تصدينا لجميع العقبات التي واجهتنا طوال العملية من خلال الحوار المباشر والمفتوح بين الأطراف وبتخاذ قرارات وإجراءات سريعة. فعلى سبيل المثال، توقفت العديد من الأنشطة بسبب الجائحة العالمية. بيد أنه في غضون شهر واحد، التقى الرئيس نينوسي وزعيم المقاومة الوطنية الموزامبيقية وأجريا مشاورات مكثفة، مما سهل في نهاية المطاف استئناف أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل آمن في حزيران/يونيه 2020. إن جائحة مرض فيروس كورونا كان من الممكن أن تؤدي إلى إخراج موزامبيق عن مسار رحلتها لتحقيق السلام لولا توافر المرونة اللازمة.

ونعتقد اعتقادًا راسخًا بأن اعتماد نهج مرن وسريع التكيف إزاء الجداول الزمنية والأنشطة كان ضروريًا أيضًا لضمان استمرار العملية في التعبير عن الاحتياجات المتغيرة للأطراف. كما أن تحلي المناحين والمجتمع الدولي بالمرونة أمر لا غنى عنه. إن عمليات السلام عمليات سياسية. وفي أي عملية سياسية هناك العديد من الأمور المتغيرة، ويجب إتاحة الحيز للانتكاسات وتعديل الجداول الزمنية وتغيير الاتجاهات.

ومن المهم أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن عمليات السلام تتم من أجل الناس. والحفاظ على نهج محوره الإنسان طوال الوقت ليس

وأريد أن أبدأ بعنصر تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. في أي سياق، تتمتع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بأفضل فهم للحيثيات الدقيقة للنزاع، وبالتالي ينبغي لها أن تقود عمليات السلام لديها وتتولى زمامها. ويمكن للملكية الوطنية أن تكون بمثابة عامل حفاز للتقدم، مما يشجع على زيادة قبول الجهات المعنية وتحقيق نتائج أهم. ودور الجهات الفاعلة الدولية هو تقديم الدعم. ومنذ البداية، احتفظت حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بالملكية والمبادرة في إنشاء هيكل وطني للسلام، واكتسب الطرفان الثقة من التزامهما واحترامهما بقدر متساو لبعضهما البعض. وبعد أن مرت موزامبيق بمحاولات فاشلة سابقة لتحقيق السلام، وضعت هذه المرة الجهود الوطنية في الصدارة، وهو ما يؤتي ثماره. وبطبيعة الحال، لكي تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام الأمور على ذلك النحو، يجب أن تتوفر الإرادة السياسية. وفي سياق موزامبيق، أبدى الجانبان الإرادة اللازمة باستمرار واتخاذ خطوات شجاعة لإعطاء الأولوية للسلام من أجل شعبيهما. وبينما قام فريق الوساطة الأساسي بدور تيسيري هام، دافعت الحكومة عن الحلول الوطنية للمشاكل الوطنية من خلال الاستماع وإيجاد ثقافة الحوار بين الحكومة والمقاومة الوطنية الموزامبيقية.

ولكي تكون العملية وطنية حقًا، يجب أن تشمل جميع السكان. وعلى نحو ما سمعنا في 7 آذار/مارس من العديد من الدول الأعضاء في هذه القاعة، خلال مناسبة توقيع موزامبيق على كيفية النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.9276)، فإن استبعاد المرأة من عمليات السلام يحكم على تلك العمليات بالفشل. إن تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني يعني ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة. وفي موزامبيق، أدمجت عملية السلام مشاركة المرأة في هياكل التفاوض والتنفيذ. وقد استرشدت بالأطر الوطنية والدولية ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك القرار 1325 (2000) وخطة العمل الوطنية لموزامبيق.

ونحن مقتنعون تمامًا بأن تعزيز الثقة بين الطرفين سبب آخر لنجاح عملية السلام في موزامبيق. ومن المؤشرات المبكرة على ذلك

عملية المصالحة نهجا شاملا طويل الأجل وتسعى إلى إدماج التتقيف في مجال السلام في نسيج المجتمع الموزامبيقي. ولكل فرد دور يؤديه في توطيد السلام واستدامته.

وقد أوجد نهج يجمع بين الملكية الوطنية والثقة والمرونة والمنظور الذي يركز على الإنسان التزاما بالاستمرارية والصبر والمتابعة، مما أدى إلى التنفيذ المستدام من جانب الأطراف والمنفذين والمستفيدين من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمجتمع الموزامبيقي والمجتمع الدولي ككل. وأعتقد أن تحقيق ذلك كان ممكنا في حالة موزامبيق الفريدة لأن نفس الأشخاص الذين شاركوا في المفاوضات هم ذاتهم الذين تعاونوا على التنفيذ. وهذا يوفر الاستمرارية في العملية ويبني على سنوات من العمل الشاق، مما يعزز الثقة بين الأطراف من خلال تشجيع الحوار الرصين وتيسيره. لقد أصبح إسكات البنادق وتبني الحوار طريقة موزامبيق لإدارة الأمور، وهذا أمر ضروري لتحقيق السلام الدائم.

وبعد أربع سنوات تقريبا من تنفيذ اتفاق مابوتو للسلام والمصالحة، بدأ الاتفاق في إرساء جذور أعمق من أي وقت مضى. وتبرهن عملية السلام على التزام قادة البلد بالحوار بوصفه السبيل المستدام الوحيد لتحقيق السلام. وفي مقاطعة كابو ديلغادو، تطبق موزامبيق أيضا نموذجا لبناء السلام وتحقيق الأمن من خلال حلول إقليمية ومحلية، تسعى إلى الاستفادة من المبادرات بين البلدان الأفريقية للتصدي للتحديات التي تواجه القارة. وبالاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تقدمها المنظمات الإقليمية والشركاء، تؤسس موزامبيق إطارا للعمل المتضافر، أصبح فيه التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة المشاركة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام أساسيا. فهذه الجهات الفاعلة لا تعرف ديناميات النزاع جيدا فحسب، بل تضررت في الأغلب بشكل مباشر حيث تتجاوز التهديدات الحدود الوطنية بشكل متزايد.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن نجاح عملية السلام ينبغي ألا يقاس بالصعوبات التي تواجهها؛ بل، ينبغي تقييمه على أساس اختيار الأطراف المعنية التغلب على هذه الصعوبات. وعلى الرغم من أنه

الشيء الصحيح الذي يجب القيام به فحسب، بل ويضمن أيضا توفير أفضل فرص النجاح. وقد وضع الناس في صميم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في موزامبيق عن طريق توعية المستفيدين منها في جميع المراحل، وكفالة نزع السلاح والتسريح على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين، وإعطاء الأولوية لفرص إعادة الإدماج المراعية للنزاعات. وكان لذلك أثر مباشر على تقدم العملية، لأن المعنيين شعروا بأن هناك من يهتم بهم وبأن احتياجاتهم تحظى بالأولوية. إننا نمنح السلام فرصة أفضل للنجاح من خلال إشراك الجميع. ووضع الناس في المقام الأول يؤدي ثماره في مكاسب السلام. وبوصفها عناصر رئيسية في مبادرة السلام، شهدت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استقرار أكثر من 800 4 مستفيد في المجتمعات المحلية التي اختارونها لبدء مسيرة إعادة الإدماج، وترحيب أفراد المجتمع المحلي بأولئك النساء والرجال في ديارهم.

كان إحراز التقدم في التنمية المحلية الشاملة للجميع حاسما لغرس السلام في المجتمعات. ولذلك، يجب أيضا على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تتوخى نظرة أطول أجلا، بدلا من اعتبارها عملية تقنية ومحددة بفترة زمنية. وتعالج العملية الموزامبيقية مسائل طال أمدها مثل المعاشات التقاعدية للمسرحين وتقدم استراتيجيات مبتكرة لحفز مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ترسيخ استدامة السلام على المدى الطويل.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بشجاعة الحكومة وحكمتها في السعي إلى إيجاد حل عملي للمعاشات التقاعدية. ويعد إصدار مرسوم مؤخرا بمنح المعاشات التقاعدية للمسرحين أمرا تاريخيا، إذ لا يحل ذلك المسائل المعقدة من الماضي فحسب، بل يستثمر أيضا في استدامة عملية السلام الحالية ويشكل مثالا للمصالحة أمام بقية دول العالم. وإدراج المقاتلين المسرحين في النظام الوطني للمعاشات التقاعدية أمر حاسم لاستدامة عملية السلام. كما أنه خطوة مهمة للمصالحة الوطنية، تمنح المستفيدين من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إحساسا بالكرامة والتقدير لخدمتهم بعد تسريحهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتبع

ووفقا للدبلوماسي الأفريقي، كوفي عنان، لا يمكن إحلال سلام بدون تنمية، ولا تحقيق تنمية بدون سلام، ولا سلام وتنمية بدون أعمال حقوق إنسان. هذا الثلاث - السلام والتنمية وحقوق الإنسان - هو الذي تسترشد به مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030. إنه هدف صعب حددناه لأنفسنا كأفارقة في سعينا إلى التصدي المبكر لسيناريو مناطق اضطراب سائدة في النزاعات المسلحة يؤخر توطيد دول مستقرة سياسيا وتحقيق الرخاء الاقتصادي لقرتنا. ولذلك، أود أن أشارك المجلس تجربة موزامبيق بشأن هذا الموضوع المهم، الذي نعتقد أنه يمكن أن يكون أحد المراجع التي ينبغي النظر فيها في تسوية النزاعات في مناطق أخرى داخل القارة وخارجها. ولذلك، سأكرر خلال بياني كلمات "إسكات" و "حوار" و "سلام".

يحترم الموزامبيقيون أهمية إسكات البنادق لأنهم عاشوا لحظات جلب فيها ضجيج البنادق الأسى للعديد من العائلات في نفس الوقت. ولم يكن استقلالنا في عام 1975 ممكنا إلا بعد فترة 10 سنوات من الكفاح المسلح. وكان إسكات البنادق ثمرة مفاوضات توجت بتوقيع اتفاقات لوساكا بين جبهة تحرير موزامبيق والدولة المستعمرة، البرتغال، في عام 1974 بعد أن رفض الحكم الاستعماري الفاشي الحوار منذ البداية.

وبعد عام من إعلان الاستقلال، في عام 1976، واجهت موزامبيق حربا عدوانية مدمرة، شنها نظاما روديسيا والفصل العنصري واستمرت 16 عاما. وفي ذلك الوقت، مر شعبا جنوب أفريقيا وموزامبيق، بوصفهما جيرانا، بفترة شهدت اتهامات وهجمات مسلحة. وبالرغم من أن تلك الهجمات كانت متفرقة، فقد حالت دون التعايش في وئام ودون تنمية اقتصادية البلدين شديدي الترابط.

وأنتهى الحوار ذلك التعايش الهش بين البلدين وملاً الأمل قلوب أبناء الشعبين الشقيقين بعد إبرام الاتفاق الذي طال انتظاره والمعروف باسم اتفاق نكوماتي، الذي وقعه الرئيس سامورا مويسيس ماشيل ورئيس وزراء جنوب أفريقيا بيتر بوتنا. ومرة أخرى، كان الحوار هو الحل.

لا يوجد ما يسمى بنهج واحد يناسب الجميع لبناء السلام، أعتقد أننا حددنا بشكل جماعي بعض اللبانات الأساسية التي ستكون مهمة وقابلة للتطبيق في سياقات أخرى.

وأشيد بإشادة قوية برئيس موزامبيق، السيد فيليب جاسينتو نيوسي، والزعميين السابقين والحاليين للمقاومة الوطنية الموزامبيقية، أفونسو دلاكاما وأوسوفو مومادي، لإيمانهم بالسلام وعلى الإنصات لأصوات الملايين من الموزامبيقيين الذين لم يبرحوا يتوقون للسلام من فترة طويلة. وأشعر بامتنان عميق للدعم المستمر الذي أتلغاه من كل من الأمين العام والمجتمع الدولي. كان هذا الدعم حاسما. وأتطلع إلى استمرار الشراكة لدعم الموزامبيقيين في مسعاهم لبناء مستقبل أفضل وسلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مانزونو على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيسا لجمهورية موزامبيق.

(تكلم بالبرتغالية؛ وقد تم ترجمة شفوية بالإنكليزية) أحيي جميع الحاضرين على تشریفنا بحضورهم لإجراء مناقشة أخرى بشأن تعزيز السلام والأمن في أفريقيا في إطار مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا. نحن، الأفارقة، نريد إحلال السلام في قارتنا. ونحن ندرك أنه لتحقيق السلام في قارة، من الضروري أن يؤمن القادة الأفارقة بأنه من الممكن إسكات البنادق في قارة. وتقع على عاتق قادة دولنا مسؤولية إضافية لأن عليهم التزاما بتعبئة كل الرؤى وتأمين الوسائل والموارد اللازمة المتاحة لهم للإسراع بإسكات البنادق إلى الأبد.

المطلوب منا جميعا أن نعمل معا حتى يتحول هذا الحلم التاريخي إلى حقيقة من خلال إجراءات ملموسة. من الممكن إقامة قارة أفريقية تتعم بالسلام وتشهد نموا مستمرا. ولكي يتحقق هذا الهدف، نحتاج إلى حل الأسباب التي أفضت إلى الإحساس بالظلم وعدم المساواة الاجتماعية والإقصاء الذي أدى إلى نشوب النزاعات خلال عملية التنمية في القارة. علينا أن نتوقف عن الاستجابة لخطط الذين يسعون إلى استغلال ضعفنا، وتقسيمنا، وينفذون بسهولة برامج لنهب مواردنا وثرواتنا.

نعالجها، وكان علي أيضا أن أخبره بمشكلة، حتى لا نضيع الوقت في مناقشة التفاصيل. وقد اختار اللامركزية واخترت أنا الشؤون العسكرية. لماذا فعلت ذلك؟ لأنه لا ينبغي أن يكون هناك حزب سياسي مُمثل في البرلمان ولديه أسلحة وبنادق. وهكذا، بدأنا الحديث.

ومن خلال اتفاق سياسي، قدمنا مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية لتعديل الدستور الوطني في عام 2018. واعتمدنا نموذجا جديدا للامركزية، يُنتخب بموجبه حكام مقاطعات البلد العشر حاليا ديمقراطيا. وحدث ذلك لأول مرة في عام 2019. فلماذا كان ذلك؟ لأن حركة رينامو كانت تقول إنها فازت في الانتخابات في بعض المقاطعات، في حين فاز الحزب الآخر، وهو الحزب الحاكم، في مقاطعات أخرى. ولكن بشكل عام، كانت جبهة تحرير موزامبيق هي التي حصدت الجميع. وكان الاتفاق على أن يحكم الحزب الفائز في المقاطعة تلك المقاطعة وحدها. ومن ثم، فإن هذه اللامركزية حلت المشكلة التي أثارها حركة رينامو.

وكانت المسألة الثانية في اتفاق مابوتو هي العنصر العسكري، الذي ينطوي على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا الأمر له علاقة مباشرة بإسكات البنادق. وكانت تلك مشكلتي. فلننزع سلاح حركة رينامو ولنسرح مقاتليها ونعيد إدماجهم. وفي هذا الصدد، طلبت شيئا صغيرا. أردت أن يشغل مقاتلو رينامو بعض مناصب القيادة والتوجيه في قوات دفاع موزامبيق. وقبلت ذلك، لكن لم يكن بإمكاننا تقسيم المناصب مناصفة لأنه ليس كل من هم في القوات المسلحة ينتمون لأحزاب. وعُين أولئك الأشخاص في مناصب قيادية في قوات الدفاع. ويمكن ذلك الاتفاق من إغلاق 15 قاعدة من قواعد رينامو وعددها 16، وبقيت واحدة. وسنغلق تلك القاعدة. ولهذا السبب، شرعنا في عملية المعاشات التقاعدية.

تفخر موزامبيق بأنها قادت برنامجا لإسكات البنادق يكون فيه السلاح الصامت الذي نستخدمه هو الحوار. وقد قلت ذلك أمس (انظر S/PV.9296). ربما لا يكون نموذجا مثاليا. وقد نواجه تحديات، ولكن، أينما تُوجد ثقة في الحوار، يمكننا أن ننجح.

وعلى الصعيد الداخلي، لم يتوقف النزاع المسلح. وحتى في ذلك الوقت، لم يكن إسكات البنادق في النزاع بين الموزامبيين، الذي استمر 16 عاما وأودى بحياة أكثر من مليون شخص، ممكنا إلا من خلال الالتزام بالحوار الذي تُوّج بإبرام "اتفاق السلام العام من أجل موزامبيق" في روما بين الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) في عام 1992. وبهذه الطريقة وحدها، استنار شعب موزامبيق بالسلام مرة أخرى.

ونظراً لأن الطرفين الموقعين على اتفاق روما للسلام ظلا غير راضيين تماما عن عملية تنفيذ الاتفاق، شهد البلد مرة أخرى حوادث نزاع مسلح، كانت تتزايد رويدا رويدا في المنطقة الوسطى لدرجة أنها أثرت على حركة الأشخاص والسلع، مما أعاق الاستثمار والتدفق الطبيعي للأنشطة الاقتصادية.

ومنذ أن توليت رئاسة جمهورية موزامبيق في 15 كانون الثاني/يناير 2015، جعلنا مسألة حفظ السلام والمصالحة الوطنية الأولوية الرئيسية في مجال الحوكمة. وهذا ما أوضحه السفير ميركو مانزوني. وفي ذلك الصدد، لن أركز إلا على بعض المجالات من خلال الإفادة تحديدا بما قمنا به. لقد التزمنا بمواصلة المثابرة طالما استمر أحد الأخوة في حمل السلاح لقتل أخيه، أيا كانت الذريعة.

وهكذا، بدأت حوارا مباشرا مع زعيم حركة رينامو، الراحل أفونسو دلاكاما - فلترقد روحه في سلام - أسفر عن توافق الآراء الذي قادنا إلى توقيع "اتفاق السلام والمصالحة الوطنية" في آب/أغسطس 2019، والمعروف أيضا باسم اتفاق مابوتو.

وقد أتاحت لنا مشاركتنا في عملية الحوار مع حركة رينامو لوضع حد للتوتر السياسي والعسكري أن نرى أن هناك جوانب رئيسية من الاتفاقات السابقة ينبغي معالجتها مستقبلا فيما يتعلق باللامركزية، من ناحية، والجوانب العسكرية، من الناحية الأخرى. وعلى الرغم من وجود اتفاق روما للسلام، فقد سادت التوترات.

وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع زعيم حركة رينامو، كانت المسألة الأولى التي أثارها هي أن يخبرني بمشكلة واحدة ينبغي أن

بنيت في اجتماعاتنا. وهذه الثقة تُبنى أيضا بالكلام عن الحرب فحسب - بل تكلمنا عن أطفالنا والفترة السابقة التي قضاها في موزامبيق. أعتقد عندما يتوقف الناس عن الأثنية ويتطلعون إلى التماس حل لصالح الأغلبية من الناس، يصبح كل شيء ممكن.

ثمة نهج حاسم آخر ولكنه ناجح يتمثل في السعي إلى توشي الحذر حيال القضايا الرئيسية التي تناقشها الأطراف المشاركة في الحوار إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء، وإلا فإن ذلك سيتسبب بمشاكل. ومع ذلك، يحتاج الناس إلى المعرفة - تحتاج النساء إلى المعرفة، لأنهن قائدات العديد من الأسر ومصدر معلومات لكثير من الناس. لكن اتخاذ قرار بشأن نشر هذه المعلومات يجب أن يتم بدرجة معينة من الإجماع. لم نتمكن من قول ما أردنا قوله فقط. ولذلك تعين علينا أن نتفق على ما نقوله، استنادا إلى سائر الحسابات التي تعين علينا مراعاتها. إن عدم التواصل مع النساء والشباب وعدم إشراكهم يمكن أن يكون مميتا، لأنهم مستفيدون من السلام. ويتطلب السلام إدماج الشباب ومشاركتهم، لأنهم يشكلون الأغلبية.

بالإضافة إلى الخبرة التي أردنا أن نتشاطرها مع المجلس، أردنا أيضا أن نتكلم عن الأوقات العصيبة التي تمر بها موزامبيق حاليا، بسبب الأثر السلبي لتغير المناخ. لكن هذا نقاش مخصص لوقت آخر، لأنه أيضا سبب للاضطرابات. وبينما ناقش مبادرة إسكات البنادق، أود أن أركز على الدمار والوفيات الناجمة عن الأعمال الإرهابية. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير المتعلق بالإرهاب الذي أريد أن أتكلم عنه، فإن إسكات البنادق لا يمكن أن يتحقق ما دام التطرف العنيف سائدا في قارتنا وفي جميع أنحاء العالم. وفي الميدان تتواصل العمليات القتالية في كابو ديلغادو بمشاركة مباشرة من قوات دفاع موزامبيق وقوات الأمن، بدعم من قوات الدفاع الرواندية، وبعثة القوة الاحتياطية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، وكذلك بشكل غير مباشر من خلال دعم العديد من البلدان والمنظمات الممثلة هنا اليوم، مثل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وعدد من فرادى الدول، يفضل عدم شكر بعضها أو ذكرها، لأنها تشعر بأنها تؤدي واجبها فقط.

ومع ذلك، نفهم أن إسكات البنادق يتطلب رؤية طويلة الأجل لتنمية البلد، مما يستلزم تعزيز العدالة الاجتماعية بطريقة مستدامة وشاملة للجميع، وبالتالي ضمان رفاه جميع الناس. ولهذا السبب، وفي سياق عملياتنا للسلام التي تقودها موزامبيق، يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن ذلك قد يستغرق وقتا طويلا. وقد قيل ذلك هنا، ونحن نؤيد ذلك. واعتمدنا الآن مرسوما بشأن دفع المعاشات التقاعدية، وهو ما سيحدث على الفور.

غير أنه من المهم ملاحظة أن عملية السلام الجارية وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الوطنية لعام 2019 في موزامبيق أمران فريدان لأن العملية تستند إلى نهج مبتكر. فهي تشجع التسامح وتشدد على أهمية المسؤولية الوطنية. وفي سياق هذه العملية، كانت هناك حالات استعنا فيها بوسطاء، حيث استمر الحوار لفترة طويلة من دون تقدم. ولذلك، كان علينا أن نقول إنه ينبغي لنا أن نوقف ذلك وأن نتحدث مباشرة. وكما قيل، تكلمت هاتفا مع السيد دلاكاما لأنه كان يعيش في مخبئه في الأدغال. وفي الوقت نفسه، ذهبت شخصيا إلى الأدغال أثناء النزاع المسلح. ونزلت ببساطة. ومشيت ومددت يدي. ولحسن الحظ، كان اجتماعا تاريخيا مع القائد لأنه، أولا، ما الذي يدعوننا إلى القتال؟ فإذا استطعنا أن نلتقي، فهذا يعني أنه يمكننا أن نتكلم ونحل مشاكلنا. وثمة عنصر هام آخر هو حقيقة أن المحاورين في ذلك الحوار - أنا وزعيم حركة رينامو - قد اختارا الإشراف المباشر. فعندما يحدث شيء ما، ينبغي أن نسأل مباشرة عما حدث وما لم يحدث. ونواصل تلك العملية مع الزعيم الجديد للحركة، السيد أوسوفو مومادي.

كما قيل من قبل، تم تنفيذ معظم التفاهات الرسمية وغير الرسمية قبل التوقيع على اتفاق مابوتو. وبالأمر، عندما اجتمعنا مع لجنة بناء السلام، أخبرت الأعضاء بأننا نريد وقتا نقضي فيه عيد الميلاد بدون حرب. التقطت هاتفي وسألته: "لماذا لا تتوقف عن قتل الناس حتى يتمكنوا من قضاء احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة معا؟" لقد أصبح ذلك ممكنا. ولم يكن هناك اتفاق رسمي؛ تحدثنا فقط عبر الهاتف ولم يعرف أي منا مكان الآخر. ولكن الثقة

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإبداء ببيانات.

السيد بيكاينو كوزيندي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا جدا أن نتكلم أمام مجلس الأمن في إحدى الجلسات الأخيرة تحت رئاسة موزامبيق هذا الشهر. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به السفير بيدرو كوميساريو أفونسو وفريقه. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات - السيدة دوارتي والسيد ابن شماس والسيد مانزوني - على المعلومات والتقييمات التي قدموها.

عندما اجتمع المجلس سابقا (انظر S/PV.9106) لمناقشة مبادرة إسكات البنادق قبل أكثر من عامين بقليل، كان الجو متفائلا بحذر. وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات، تم التوصل إلى اتفاقات سلام مهمة في جنوب السودان وإثيوبيا. والحالة في القرن الأفريقي أخذت في التحسن، وقد اختتمت للتو عمليات انتخابية مهمة. لدينا اليوم نظرة كئيبة إلى حد ما. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا والصراع في أوروبا إلى تعطيل التدفقات التجارية ورفع أسعار الحبوب والسلع الأساسية الأخرى، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وخفض مستويات المعيشة. ولا تزال الحالة في منطقة الساحل تتطلب الاهتمام، مع تمزق النظام الدستوري وتقدم الجماعات المسلحة نحو البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسهمت عودة ظهور الجماعة المسلحة غير المشروعة، حركة 23 مارس، في تدهور الحالة الأمنية والإنسانية المأساوية بالفعل في المنطقة. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هناك علامات إيجابية على تجدد تصميم الحكومات والمجتمعات الأفريقية على إحلال السلام والأمن الدائمين في القارة.

أولا وقبل كل شيء، إن ما يدور في خلدي هو استمرار التزام الاتحاد الأفريقي بمبادرة إسكات البنادق، التي أكدها إنشاء آلية الرصد والتقييم وتعيين السيد ابن شماس ممثلا ساميا لمبادرة إسكات البنادق. ومن الدلالات المشجعة الأخرى ذلك الجهد الذي كرسته بلدان منطقة

ونواصل المثابرة والبحث عن طرق تكميلية لتسريع عملية إسكات البنادق التي يؤدي استخدامها إلى الإرهاب والتطرف العنيف.

تستند هذه الحلول التكميلية إلى إثراء العقول وضمان الاستقرار الاجتماعي بإيجاد فرص للتنمية رأس المال البشري. وفي ذلك الصدد، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالا عمليا. إنه مثال مهم جدا للشباب، وذلك من خلال تعزيز برامج التدريب على العمل الحر، وتوليد الدخل والحوافز الاقتصادية التي ستقطع شوطا طويلا من حيث إسكات البنادق. ويستتبع ذلك أيضا وضع برامج مبتكرة لضمان مشاركة المجتمعات المحلية عموما في المشاريع الجارية في مناطقها واستفادتها منها، بما في ذلك المزايا التي تتيحها عملية السلام. ونعتمد تعزيز وتوطيد ثقافة السلام التي لا يتخلف فيها أحد عن الركب، وتُحل فيها الخلافات من خلال الحوار، بما في ذلك الحوار الدبلوماسي. نحن بحاجة إلى الشروع في دبلوماسية السلام، وهي مهمة للغاية، لا في قوة السلاح. كل دولة مرت بتجربة فشلت فيها الأسلحة في حل القضايا. فلا تُحل القضايا إلا بالتفاهم المتبادل.

أود أن أختتم ببياني بالتأكيد على أن جمهورية موزامبيق تدرك أن العلاقة التي تربط التنمية الدولية والأمن والانسجام مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 تبرر الحاجة إلى تقارب دائم في إطار النهج المتعدد الأطراف. إذا تمكنا من تحقيق أهداف مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، فسوف نساهم في تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى:

”تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وحصول الجميع على العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات“.

أشكر الجميع على اهتمامهم، على الرغم من أننا كررنا الكثير مما قيل بالفعل. ونعتقد أن المتكلمين الآخرين سيضيفون المزيد إلى مناقشتنا المطولة أصلا.

(تكلم بالإنكليزية)

هيكل اقتصادي ومالي وتجاري عالمي يسمح لها بتحقيق إمكاناتها. وفي ذلك السياق، أود أن أتطرق إلى لجنة بناء السلام بوصفها أداة تمكينية فريدة لحشد الاهتمام الدولي ودعم أولويات بناء السلام المحددة وطنيا، من حيث التمويل والخبرة على حد سواء. وفي الوقت نفسه، يؤدي التعاون التقني، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دورا رئيسيا في بناء القدرات. وما لدى لجنة بناء السلام من خبرة تراكمية في تعزيز الملكية الوطنية والشمولية وبناء المؤسسات، يوفر أيضا مبادئ توجيهية مفيدة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الرخاء والأمن كسبيل للمضي قدما.

ما فتئت البرازيل تسهم بهمة في الأمن والتنمية في أفريقيا، سواء من خلال مشاريع التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، أو المشاركة في عمليات حفظ السلام، أو المشاركة في مكافحة القرصنة في خليج غينيا، من بين مبادرات أخرى. والبرازيل، بوصفها دولة نامية تربطها بأفريقيا روابط تاريخية وثقافية وثيقة، فإنها مستعدة لمساعدة القارة في تحقيق رؤيتها لمستقبل مزدهر عندما لا يعد سماع صوت البنادق.

السيدة زيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس نيوسي على ترؤسه مناقشة اليوم المهمة وأن أهنئه على رئاسة موزامبيق الحالية الناجحة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وكما قال مقدمو الإحاطات اليوم، نحن بحاجة إلى الابتعاد عن حلول الوضع الراهن إذا أردنا إسكات البنادق في القارة الأفريقية. وإذا تركت الصراعات المميتة من دون رادع، سنقسم المجتمعات الأفريقية؛ ومن شأن هذه الصراعات أن تؤدي إلى انقسام المجتمعات الأفريقية. الفساد سيغيق التقدم الاقتصادي؛ وسوء الإدارة سيؤدي إلى تبيد الموارد الطبيعية؛ وانعدام الأمن الغذائي سيؤدي إلى زيادة خطر المجاعة وسوء التغذية؛ وعدم المساواة سيؤدي إلى تقويض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، والقمع سيخنق التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. هذه التحديات ملحة بشكل خاص للمجتمعات المحلية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وتتطلب نهجا شاملا.

البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا للمساعي الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن البلدان الأفريقية لم تظهر فقط العزم اللازم لتعزيز الحلول السياسية والدبلوماسية للصراعات في القارة، بل وحدت قواها أيضا بهدف الاستجابات المناسبة على الصعيد العملي عند الحاجة. وإن فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي تتصدى للإرهاب في حوض بحيرة تشاد، وفرقة العمل المشتركة لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل مثالان مهمان على الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. أما القوة الإقليمية التي نشرتها جماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية فيمكن أن تصبح أداة أخرى لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة. لا غنى عن تلقي المساعدة الملائمة من المجتمع الدولي لنجاح تلك الجهود. وينبغي تقديم هذا الدعم على أساس الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مع الاقتران بالاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة.

إن تعهد إسكات البنادق ليس سوى عنصر واحد في تلك الرؤية الطموحة لمستقبل أفريقيا، والتي تم التعبير عنها في الإعلان الرسمي الذي اعتمد في عام 2013 خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين للوحدة الأفريقية. وتغخر البرازيل بأنها شاركت في تلك العملية على أعلى مستوى وبأنها شهدت هذا العرض الملهم للتضامن الأفريقي. وتلك الرؤية، التي بلورتها أيضا خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أحد عناصر الازدهار القائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا لكي يعم السلام والأمن في ربوعها. والواقع أن إيجاد أفريقيا مزدهرة ومتكاملة وموحدة، وقائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية، والإدماج الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والعدالة، وسيادة القانون، شرط مسبق لازم لقارة خالية من الصراعات. هذا هو جوهر ما ناقشه اليوم. والواقع أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء أكانت متعددة الأطراف أو ثنائية، إنسانية أو إنمائية، مهمة، بيد إنها من الناحية الجوهرية تمثل حلا مؤقتا. وما تحتاج إليه البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وجود

كما تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب النهوض بالتنمية المستدامة التي توازن بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، جنبا إلى جنب مع الركائز الأخرى المتساوية والمتربطبة لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إلى جانب تلك العناصر الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخارطة طريق إسكات البنادق، توفر تلك المبادئ الديمقراطية رؤية إيجابية لاستدامة السلام والتنمية والأمن في أفريقيا. ونسلم أيضا بالدور الحيوي الذي تؤديه عمليات حظر الأسلحة التي تقرضها الأمم المتحدة في تعزيز خطة إسكات البنادق والحد من تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وكما توضح استراتيجيتنا للأمن الوطني، فإن الحكم الديمقراطي يتفوق باستمرار على الاستبداد في حماية كرامة الإنسان، ويؤدي إلى مجتمعات أكثر ازدهارا ومرونة، ويقدم شراكات اقتصادية وأمنية أقوى وأكثر موثوقية، ويشجع على السلام والاستقرار. ولهذا السبب نفخر اليوم بالمشاركة في استضافة مؤتمر القمة الثاني من أجل الديمقراطية مع قادة جمهورية كوريا وزامبيا وكوستاريكا وهولندا. وتشدد هذه المجموعة المتنوعة من المضيفين المشاركين على إشارة عالمية إلى المطالبة بإدارة حكومية خاضعة للمساءلة وشفافة، تحترم الحقوق وتلتزم بالعمل الجماعي.

ومهما يكن من أمر، فإن العمل الجماعي على الصعيد العالمي لن ينجح بدون التمكين على الصعيد المحلي. وقد لاحظت ذلك مرارا وتكرارا في رحلاتي، بما في ذلك خلال زيارتي في العام الماضي إلى موزامبيق، وفي وقت سابق من هذا الشهر إلى غامبيا وموريتانيا والسنغال. أكد لي الزعماء المحليون وممثلو المجتمع المدني، من جنوب أفريقيا إلى غربها، حتمية توفر القدرة لديهم على وضع خططهم الخاصة، ووضع الحلول، وتلقي الموارد ودعم بناء القدرات من أجل إرساء دعائم السلام والأمن في الداخل. وتماشيا مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، نؤيد اتخاذ القرارات الشاملة والتشاركية والتمثيلية على جميع المستويات.

هذا هو السبب الذي يجعل استراتيجية الولايات المتحدة المتعلقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتطلب منا الاستفادة من جميع قدراتنا الدبلوماسية والإمائية والدفاعية، وتعزيز علاقاتنا التجارية والتبادل التجاري، والتركيز على النظم الإيكولوجية الرقمية وإعادة التوازن في المراكز الحضرية من أجل تحقيق رؤية جديدة لكيفية تشكيل الشعوب الأفريقية لمستقبل أفريقيا والعالم.

كما أوضحت نائبة الرئيس هاريس أثناء زيارتها لغانا هذا الأسبوع، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستثمار في البراعة والإبداع الأفريقيين لتحفيز النمو الاقتصادي القوي والفرص في أفريقيا وخارجها. وتحقيقا لهذه الغاية، أعلنت نائبة الرئيس هذا الأسبوع، من بين مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة في أفريقيا، عن تقديم أكثر من مليار دولار لهذا الغرض. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية وحدها ليست العنصر الرئيسي في استتباب السلام والاستقرار. وكما سمعنا اليوم، فإن المجتمعات تزدهار كثيرا عندما تجمع بين الديمقراطية القوية والتنمية. لقد صرح الرئيس بايدن مرارا وتكرارا بأننا نقف على منعطف عندما يتعلق الأمر بمستقبل الديمقراطية التي واجهت نكسات شديدة في أجزاء كثيرة من أفريقيا، مع حدوث سبع عمليات انتقال غير ديمقراطية للسلطة في العامين الماضيين في غرب ووسط أفريقيا. ولكن في الوقت نفسه، أظهرت التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في نيجيريا وكينيا وزامبيا وملاوي وغامبيا أن الديمقراطية لا تزال قادرة على الانتصار عن طريق صناديق الاقتراع.

لقد أبرزت أحداث عام 2022 الضوء بشكل صارخ ما نعرفه بالفعل، وهو أن الحكم الديمقراطي، القائم على سيادة القانون والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، يظل أفضل أداة لدينا لإطلاق العنان للإمكانات البشرية، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الرخاء ودعم كرامة الإنسان. إن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على نحو كامل، ومما يثلج الصدر بشكل خاص أن أرى المناقشة تتمحور حول الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

على التقدم نحو مستقبل أكثر سلما ومرونة. تصمم كل خطة نهجنا المشترك مع التحديات والفرص الفريدة للسياق المحلي والإقليمي. وسنظل نشدد على المشاركة المحلية والحلول المحلية وزيادتها لمنع نشوب الصراعات وتعزيز الاستقرار. ونحن نتفهم أن السياق في كل بلد يتغير حتماً، وأن تلك الخطط سوف تتكيف وتتطور حسب الاقتضاء.

كما أشار الرئيس بايدن، فإن عدم الاستقرار في أي مكان في عالمنا المترابط يمكن أن تكون له تداعيات عالمية. والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز المرونة العالمية والتجديد الديمقراطي وشد أزر الدول المنفتحة والسلمية والشاملة والمعتمدة على الذات التي تصبح شريكة اقتصادية وأمنية قوية، وقادرة على مواجهة التحديات المشتركة. ونتطلع إلى العمل معا لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.

السيد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بموزامبيق على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن. ونرحب بفرصة تبادل الآراء بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. إن رحلة موزامبيق التاريخية نحو السلام والتقدم مصدر إلهام لنا جميعاً. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المتبصرة اليوم.

في السنوات السابقة، ناقش المجلس خطة إسكات البنادق عدة مرات، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تقييم ما وصل إليه جدول الأعمال اليوم. إن الفكرة القائلة بأن الاضطرابات في منطقة ما من العالم لن تنتشر إلى منطقة أخرى ما هي إلا وهم. وليس من مصلحتنا الجماعية ضمان نجاح المبادرة فحسب، بل من واجبنا الأخلاقي أيضاً تمكين السلام بموجب القانون الدولي بأي طريقة ممكنة. إن السعي إلى تحقيق السلام لا يقتصر على الحكومات الأفريقية وحدها. وإن عقد جلسات كهذه يوفر فرصة للتعلم من بعضنا البعض. ولذلك، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولاً، ينبغي أن نستفيد استفادة كاملة من مجموعة أدوات القارة لحل الصراعات وممارسات بناء السلام. فطوال العقدين الماضيين، وضع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مجموعات أدوات

إن أعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم الزعماء الدينيون والتقليديون والجهات الفاعلة، هم شركاء أساسيون في النهوض بمجتمعات أكثر انفتاحاً وأمناً وحرية وازدهاراً والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بوصفها أعضاء نشطة في مجتمعاتها، لديها رؤى حول الفرص الرئيسية لتعزيز السلام والاستقرار، وتمثل حصن منيعاً جداً للحماية من القوى المزعزعة للاستقرار، ويجب علينا دعم قوتها وقدرتها على الصمود. وفي نهاية المطاف، نعتقد أن أفضل استراتيجية لإنقاذ الأرواح وبناء الاستقرار الدائم وتعطيل دورة العنف، تتمثل في منع نشوب الصراعات قبل حدوثها. من خلال استراتيجيتنا الأمريكية العشرية الجديدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار، نعمل بهمة مع الشركاء لضمان إدماج وجهات نظر متنوعة في عملية صنع القرار حول السلام والأمن، مع الأصوات المحلية والحلول ذات القيادة المحلية التي تركز على الثقة المتبادلة والمساءلة التي تعتبر في طليعة بناء القدرة على الصمود الشامل. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الأمن المدني في الأجل الطويل، لا سيما في موزمبيق ودول غرب أفريقيا الساحلية التي تشترك في تهديدات متطرفة متزايدة على حدودها.

أشيد بالرئيس نيوسي على قيادته للجهود الرامية إلى مكافحة مواطن الضعف أمام الإرهاب، وتعزيز الانتعاش من آثاره، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في شمال موزامبيق. نحن فخورون بدعم خطط موزمبيق لتعزيز المصالحة والتنمية الشاملة والمستدامة والقدرة على الصمود في المناطق المهمشة تاريخياً والمتأثرة بالصراع، فضلاً عن مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مسارات النمو الاقتصادي الشامل من أجل زيادة فرص العمل بين شباب موزمبيق.

ويسرني أن أتقاسم معكم خطتنا العشرية التي قدمناها في الأسبوع الماضي، في 24 آذار/مارس، إلى كونغرس الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب الصراعات وتعزيز الاستقرار. ونطلق المرحلة التالية من تلك المبادرة الرائدة بغية إعادة تفعيل نهجنا لمنع نشوب الصراعات ومساعدة مجموعة مختارة من البلدان الشريكة

تتجاوز كثيرا الوسائل المتاحة. والعمل الاستباقي والمنسق بين الدول - بدعم من المجتمع الدولي - أمر أساسي. أود أن أضرب مثلا على ذلك، لقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية رقما قياسيا، إذ وصل إلى 83 مليار دولار في عام 2021. ومع ذلك، لا يمثل هذا سوى 5,2 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. لا يمكننا أن نتوقع السلام إن لم نستثمر فيه. إن التنمية المستدامة وبناء السلام صنوان لا يفترقان. ودعم تلك الجهود أكثر فعالية، من حيث التكلفة، من دفع ثمن عدم الاستقرار والصراع.

لا يزال إسكات البنادق أحد أفضل وأشمل الرؤى الأفريقية من أجل بناء السلام واستدامته. ويبين أن المنظورات والممارسات المحلية والإقليمية في غاية الأهمية لمنع نشوب الصراعات وحلها بفعالية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم البلدان والمجتمعات والمواطنين الأفارقة في سيرهم على طريق السلام والازدهار.

السيد ليو يوشي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر موزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة والمهمة، وأود أن أشكركم، أيها الرئيس فيليب نيوسي، على ترؤسكم شخصيا هذه الجلسة. كذلك أشكر السيدة كريستينا دوارتي، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، والسيد ميركو مانزوني، المبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق، والسيد محمد بن شمس، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمبادرة إسكات البنادق، على إحاطاتهم.

أفريقيا قارة تزداد مكانة. إنها أرض خصبة مفعمة بالأمل وتنبض نشاطا وحيوية. وتعمل البلدان والشعوب الأفريقية بنشاط على استكشاف مسارات التنمية الملائمة لظروفها الوطنية، والاستجابة بفعالية للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة، وصون السلام الإقليمي، وتعزيز التنمية المستدامة. والقارة الأفريقية قوة مهمة في العالم اليوم. وبدون السلام والتنمية في أفريقيا، لا يمكن أن يكون هناك استقرار وازدهار في العالم.

وإزاء تلك الخلفية الجديدة، يجب على مجلس الأمن أن يفكر بجدية في كيفية تعزيز التنسيق الدولي لمساعدة أفريقيا على مواجهة

لحل الصراعات تركز على الآراء الأفريقية. إحدى هذه القصص الجديرة بالثناء المبادرة الدبلوماسية الأخيرة التي قادها الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا. وكذلك الحال بالنسبة لنشر فريق الحكماء، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة. ولا يمكن التقليل من دور المجتمع الدولي في ذلك المسعى. وعلى الرغم من أن كل صراع فريد في نوعه، ما انفك المجلس يتحمل مسؤولية تشجيع جهود الوساطة الأفريقية والاستفادة منها كلما أمكن ذلك. ويمكن للمجلس أن ينهض بذلك بطرق ملموسة جدا من خلال العمل على نحو أكثر انتظاما مع الوسطاء الإقليميين ودون الإقليميين، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وإعطاء جهود السلام الوقت والمجال اللازمين لكي تؤتي أكلها.

ثانيا، إسكات البنادق لا يتوقف عند حسم النزاعات؛ بل يتطلب التركيز على الأسباب الجذرية، والتصميم على مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة، والاستمرار في توطيد مكاسب التنمية. وأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي 2063 أطر توجيهية. إنها تحدد أهدافا تسعى إلى توفير الأولويات الوطنية واستكمالها؛ وفي نهاية المطاف تمكن الحكومات والأفراد من إرساء الأساس لمجتمعات أكثر ازدهارا وسلاما، تشمل النساء والفتيات. نحن نعلم أنه عندما تشارك النساء بنشاط في الاقتصاد، يصبحن أكثر قدرة على الصمود في وجه العنف والتهديدات الأخرى. ومن شأن تعميق الشراكات بين المنظمات الإقليمية والقيادات النسائية المحلية أن يعزز أدوارهن في حل الصراعات وبناء السلام. إلى جانب الجهود المحلية والوطنية، بوسع المجتمع الدولي أن يقدم دعمه بعدة طرق، بما في ذلك ضمان أن تخفف برامج التنمية من مواطن الضعف الاقتصادية والمناخية تلك وذلك من خلال تعزيز مبادرات بناء السلام على مستوى القواعد الشعبية.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نظل متقدمين خطوات على التهديدات الناشئة والمتزايدة التعقيد. إن زيادة التطرف وإساءة استخدام التقدم التكنولوجي تهديدان متميزان، وعندما يجتمعان يرفعان درجة التحديات التي تواجه السلام والأمن. وتتطلب التهديدات المعقدة استجابات معقدة بنفس القدر، مما يستلزم مستويات من الاستثمار وفي أغلب الأحيان

إن تدابير الحظر التي يفرضها المجلس على السودان وجنوب السودان وغيرها قد عرقلت تطوير القدرات الأمنية في هذين البلدين، وبالتالي يجب تعديل هذه التدابير أو إلغاؤها دون إبطاء.

ثالثاً، من المهم دعم أفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية والأمن مترابطان ومتعاضدان. وقد اقترح الرئيس شي جين بنغ مبادرة التنمية العالمية، مؤكداً على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتعاون الإنمائي في تنسيق السياسات الكلية العالمية، ومعالجة المسائل والتحديات البارزة في سياق الحوكمة الوطنية من خلال التنمية وإقامة مجتمع عالمي للتنمية له مستقبل مشترك.

وعند العمل مع أفريقيا، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون بما يتماشى مع مبادرات من قبيل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ومبادرة إسكات البنادق. وعليه مساندة أفريقيا في النهوض بتطوير البنية الأساسية، والتعجيل بالتصنيع، والتصدي للجوائح، والقضاء على الفقر، وتعزيز فرص العمل، وتحسين التنفيذ السريع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والسبب الكامن وراء مسألة التنمية في أفريقيا هو النظام الاقتصادي الدولي غير العادل. ولذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولياتها الواجبة، وأن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمعونة الإنمائية، وأن تسدد الديون التاريخية المستحقة لأفريقيا.

رابعاً، من المهم دعم جهود أفريقيا الرامية إلى التماس القوة من خلال الوحدة. لقد صادف العام الماضي الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الاتحاد الأفريقي. وعلى مدى العقدين الماضيين، رفع الاتحاد الأفريقي عالياً شعار القوة من خلال الوحدة والتضامن والتعاون. وقد التزم بالتكلم بصوت واحد في الشؤون الدولية، واستكشاف طريق إنمائي مناسب لأفريقيا، وصون السلام والأمن والتنمية والاستقرار في القارة على نحو فعال. إن عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ممارسة مفيدة في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وينبغي أن تتلقى دعماً مالياً مرناً مستداماً يمكن التنبؤ به.

وتؤيد الصين بقوة مشاركة أفريقيا المتعمقة في مجموعة الـ 20، ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، المعروفة

تحدياتها بشكل أفضل، وكيفية تحقيق أوجه التآزر بين السياسات الإنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وكيفية توطيد تعاون الأمم المتحدة مع أفريقيا لتقديم دعم معزز لأفريقيا.

أولاً، من المهم دعم الدور القيادي لأفريقيا في شؤون السلام والأمن الخاصة بها. فالأفارقة هم الأدرى بأفريقيا، والبلدان الأفريقية هي القوة الأساسية في كفالة سلامها وأمنها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وأن يقدم المساعدة على أساس الاحترام والثقة، بدلاً من التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو حتى التصرف بالنيابة عنها باسم حقوق الإنسان.

وبالنسبة للبلدان التي تمر بحالات ما بعد انتهاء النزاع، يجب علينا أن ندعم مسارات التنمية التي تختارها، ونماذج الحوكمة التي تتناسب ظروفها الوطنية. ولا مجال للنقد الأعمى وتصيد الأخطاء باستمرار، ناهيك عن استغلال الفرصة للمشاركة في ما يسمى بالتحولات الديمقراطية.

ثانياً، من المهم دعم البلدان الأفريقية في مساعيها لبناء القدرات في مجال الأمن. فتعزيز قدرات أفريقيا في مجال الأمن هو السبيل الوحيد لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا. نحن بحاجة إلى مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قطاعات أمنية رادعة واحترافية وكفؤة من أجل معالجة التهديدات الأمنية الحقيقية مثل الإرهاب والتطرف والنزاعات القبلية.

في آب/أغسطس، يسرت الصين اعتماد بيان رئاسي للمجلس (S/PRST/2022/6) يدعو إلى دعم بناء القدرات الأمنية في البلدان الأفريقية بطريقة شاملة وهادفة مع اتخاذ تدابير مصممة خصيصاً تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للبلدان الأفريقية. ويقدم ذلك البيان الرئاسي توجيهها سياسياً مهماً للتعاون الأمني مع أفريقيا.

ويجب أن تحترم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا آراء البلدان المضيفة وأن تدعم جهودها الرامية إلى تعزيز تطوير قطاع الأمن وإصلاحه.

لقد كان الاتحاد الأفريقي في صميم اتفاقات السلام في السودان، وفي السعي إلى إيجاد حل للأزمة في إثيوبيا وفي استعادة الدولة في الصومال. ويواصل دعم عملية المصالحة في ليبيا ويسهم إسهاما كبيرا في إيجاد حلول ملموسة في منطقة الساحل. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال النزاعات والأزمات قائمة في أفريقيا وتؤثر على الحياة اليومية للسكان الأفارقة. إن التطرف العنيف والإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتحام الجماعات المسلحة تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن في أفريقيا.

معظم تلك الأزمات مدفوعة جزئيا بالفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي ويغذيها استغلال الموارد الطبيعية. ولذلك، فإن تصاعد النزاعات، وصلاتها بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية، يجعل من الضروري التفكير بتعمق في العلاقة بين الأمن والتنمية، وهما وجهان لعملة واحدة، أو بالأحرى دعامتان لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

والواقع أن التنمية تؤدي دورا حاسما في جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام في أفريقيا. ولذلك، يجب أن يكون تنفيذ مبادرة إسكات البنادق والإجراءات التي يتعين اتخاذها متماشية مع ذلك الواقع. وتتضح التكلفة الباهظة لغياب التنمية في دورة العنف وتجدد النزاعات. إن الفقر وانعدام الآفاق بالنسبة للشباب هما من عوامل خطر نشوب النزاعات وعودة ظهور النزاعات. ونتيجة لذلك يقع الشباب فريسة للجماعات المسلحة والإرهابية، والتي تشكل أنشطتها عاملا كبيرا في انتشار الأسلحة. ولذلك من الضروري الموازنة بشكل وثيق بين العمل المتعلق بمعالجة المسائل الأمنية والجهود الرامية إلى وضع سياسات إنمائية بغية تعزيز الظروف المؤدية إلى تنفيذ مبادرة إسكات البنادق.

إن الدول الهشة أو التي تمر بحالات ما بعد النزاع، والتي كثيرا ما تكون بالتالي غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحكم، هي الدول الأكثر تعرضا للنزاعات. وبغية زيادة فعالية إجراءاتنا لدعم السلام وتعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود يجب أن نجمع بشكل منهجي بين المبادرات العديدة لمنع الأزمات وحلها وبين تنفيذ

باسم مجموعة البريكس، وآليات أخرى. والصين من أشد مناصري اضطلاع أفريقيا بدور أكبر في الحوكمة العالمية والشؤون الدولية.

لقد وقفت الصين إلى جانب أفريقيا في السراء والضراء. وستنظر الصين إلى أفريقيا دائما باعتبارها أولوية عليا في علاقاتها الدبلوماسية، وستعطي الأولوية للسلام والأمن في أفريقيا في عملها في المجلس. وعملت الصين وأفريقيا معا لإطلاق مبادرة شراكة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز مفهوم التنمية السلمية في القرن الأفريقي، وتنفيذ تسعة مشاريع تعاون صينية - أفريقية، وبناء جماعة رفيعة المستوى بين الصين وأفريقيا ذات مستقبل مشترك. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق رؤية أمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، ومساعدة أفريقيا على إسكات البنادق، وحماية مبعث أمل العالم، وبناء مجتمع له مستقبل متقاسم مع البشرية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ موزامبيق على مبادرتها الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. إن تجربة موزامبيق الرائعة، التي تشاطرها فخامة الرئيس فيليب نيوسي، والإحاطات التي استمعنا إليها صباح اليوم من المستشارة الخاصة كريستينا دورتي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي محمد بن شماس، والمبعوث الشخصي ميركو مانزوني كانت مفيدة جدا فيما يتعلق بحجم الالتزامات التي يتعين التعهد بها والمسؤوليات الواجب تحملها.

عندما أطلق الاتحاد الأفريقي مبادرته "إسكات البنادق" في عام 2013، كانت صورة الأزمات والنزاعات في القارة صورة صارخة: كانت منطقة الساحل في حالة اضطراب؛ وكانت تحاصر الصومال والسودان وجنوب السودان في القرن الأفريقي أزمات كبرى، وكانت منطقة البحيرات الكبرى تعاني من عدم استقرار مزمن. وبعد عشر سنوات من إطلاق تلك المبادرة، القائمة على أساس الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، من الواضح أن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى في منع الأزمات في القارة وحلها، ويتصرف بالجرأة والقدرة على توفير منظورات أفريقية بشأن السلام والأمن.

المسائل الاجتماعية والاقتصادية على السلم والأمن. ونتفق مع الآراء الواردة في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2023/148/Rev.1) بأن أسباب العديد من النزاعات الحالية في أفريقيا تكمن في ما انطوى عليه ماضي القارة من استعمار ورق ونهب للموارد الطبيعية. ومما يؤسف له أن إنهاء الاستعمار في عقد الستينات لم يؤد بالضرورة إلى سيادة اقتصادية وسياسية كاملة للدول المستقلة حديثاً. فلقد استُبدل القمع المباشر بأشكال أكثر دهاء من الاستعمار الجديد، والتي تساعد حتى اليوم على إدامة التخلف الاقتصادي والفقر وعدم الاستقرار السياسي في البلدان الأفريقية. لقد عانت دول أفريقية عديدة من قيود وجزاءات انفرادية مختلفة على مدى عقود. ويمكن أن تكون تلك المشاكل عوامل حفازة لظهور نزاعات جديدة أو تفاقم نزاعات قديمة.

إذا أردنا أن نقيم سلاماً دائماً فعلياً أن نفهم الأسباب الكامنة وراء النزاعات، فلكل منها أصوله وسماته الخاصة. يجب أن يكون هناك نهج شامل لحلها، والذي يتعين أن يتجاوز العملية السياسية ليشمل جهود التنمية. إن الهدف النهائي لتلك الجهود هو تمكين الدول من ضمان رفاه وأمن مواطنيها من خلال جهودها الذاتية. ومع ذلك، نحن نتبع نهجاً حذراً للربط المباشر بين أهداف استدامة السلام وبناء السلام وحفظ السلام وبين التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بالطبع هناك علاقة، ولكنها ليست دائماً علاقة مباشرة. ومن المهم التشديد على أن السلام وحده لا يمكن أن يضمن التنمية، كما لا يمكن للتنمية أن تضمن السلام. علاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء تزايد شعبية ربط الأمن بعناصر تنتمي إلى مجال التنمية، مثل المناخ والوصول إلى الموارد المائية وما إلى ذلك. فهذا يحول الانتباه والموارد عن المهمة الفعلية المتمثلة في تعزيز التنمية في حد ذاتها ويقلل من أهمية تلك الخطة في منظومة الأمم المتحدة.

إن العديد من البلدان الأفريقية، سواء مرت بنزاعات أم لا، تحتاج إلى الدعم من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات، والتنمية الصناعية والزراعية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز نظم الصحة والحماية الاجتماعية. وينبغي لجهود التنمية أن تعزز

مشاريع إنمائية سريعة الأثر وكفالة مشاركة المؤسسات المالية الدولية وحشد القطاع الخاص. في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعم إعادة الإعمار ومشاريع ترميم البنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية. إن عدم دعم البلدان التي أصابها الضعف بالفعل، وخاصة بسبب الإرهاب، يرقى إلى تجاهل التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان. وما زلنا نعتقد أنه يمكن الحد من خطر تصاعد النزاعات بوضع مشاريع إنمائية يُعول عليها والإسهام في جهود الوقاية وبناء السلام من خلال الاستثمار الاقتصادي المناسب.

ولا يمكننا أن نتناول أثر السياسات الإنمائية على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق دون تسليط الضوء على القيود التي تقوض التنمية في أفريقيا والتي تميل بالتالي إلى تأجيج الأزمات. إن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عقبة رئيسية أمام تنمية أفريقيا، لأنها تستنزف حيازات العملة الصعبة والموارد المحلية وتفاقم الفقر وعدم المساواة. والخسائر السنوية التي تزيد قليلاً عن 88 بليون دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة وحدها لها تأثير كبير على تنمية الدول. إن مكافحة تلك الآفة هي أمر حتمي يمكن أن يساعد على كبح النزاعات وإسكات الأسلحة. واعتماد إعلان ياوندي، الذي يشجع الدول على التعاون بشأن الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، يدل على اهتمام البلدان الأفريقية بتلك المسائل.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية وضع سياسات إنمائية تتماشى مع الاحتياجات المحددة للدول الأفريقية وشعوبها على وجه الخصوص. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يكون بها للتنمية أثر فعال على تنفيذ مبادرة إسكات البنادق. إنه نهج يركز على الإنسان ويمنح الناس الأدوات التي يحتاجون إليها لزيادة قدرتهم على الصمود.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالمشاركة الشخصية للرئيس نيبوسي في جلسة اليوم ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. ونحن ممتنون للرئاسة الموزامبيقية على اختيار موضوع اليوم. كثيرا ما كنا نؤكد على أهمية النظر في تأثير مجموعة كاملة من

التماسك الاجتماعي وأن تكفل التوزيع العادل لفوائد النمو الاقتصادي. ونعتقد أن تقديم المساعدة المادية والتقنية للدول الأفريقية هو التزام أخلاقي للبلدان المتقدمة النمو، والتي يدين العديد منها بالكثير من رخاؤها للموارد المأخوذة من القارة. في الوقت نفسه، لم تف البلدان المتقدمة النمو بعد بالالتزام الذي قطعته على نفسها قبل نصف قرن بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ففي عام 2021 كانت النسبة 0,33 في المائة فقط. وبعبارة أخرى، نحن نتحدث عن عجز لا يقل عن 200 بليون دولار سنويا من المساعدات للبلدان النامية التي لا تُسد.

من المعروف جيدا أن الاتحاد السوفياتي قدم دعما كبيرا لدول أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري، حيث ساعدها في الحصول على سيادتها وحمايتها ودعمها باستمرار في إقامة دولها، وتعزيز قدرتها على الدفاع عن النفس، وتهيئة الأساس لاقتصاداتها الوطنية، وتدريب الخبراء. وبفضل المساعدات السوفياتية، أنشئت قطاعات كاملة من الاقتصاد وهيكل أساسية ذات أهمية حيوية، مما هيئ مناخا من الاستقرار والتنمية السلمية في العديد من البلدان.

وتواصل روسيا تقديم الدعم لكفالة تحقيق السلام والأمن في أفريقيا بغية مساعدة دول المنطقة على تطوير قدراتها الذاتية على احتواء الأزمات. ومن المجالات التي نتعاون فيها إنشاء قوات مسلحة فعالة ووقوات لإنفاذ القانون، بما في ذلك لمكافحة التهديد الإرهابي. ونستضيف أفرادا عسكريين من عشرات الدول الأفريقية في أكاديميتي وزارتي الدفاع والداخلية في روسيا. وقد أولينا الاهتمام وأعطينا الأولوية لمسألة نقل التكنولوجيا والخبرات بدون أي شروط مسبقة، وكذلك لتطوير الصناعة والهياكل الأساسية الحيوية في القارة.

وتشارك روسيا في مشاريع في مجال التصنيع والرقمنة والزراعة. ونواصل تقديم المساعدة في مجال توليد الكهرباء، التي لا تغطي في الوقت الراهن سوى ربع احتياجات القارة. واليوم، نقدم تكنولوجيات جديدة نظيفة غير ملوثة للبيئة، وهي أساسا، الطاقة النووية. وتكثف روسيا جهودها في توفير زمالات حكومية للطلاب الأفارقة للحصول على تعليم مجاني في مجالات الطب والتدريس والتكنولوجيا المتقدمة والنقل وغيرها من التخصصات المدنية. ونعمل أيضا على إقامة شراكات في مجالات حيوية من قبيل الرعاية الصحية والأمن البيولوجي والوبائي.

وتقدم روسيا أيضا المساعدة إلى البلدان الأفريقية من خلال مختلف وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويساهم بلدنا

وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن الدعم الدولي ينبغي أن يقدم حصرا بموافقة الحكومة المضيفة، وفقا لأولوياتها ومع احترام سيادتها. ومن غير المقبول أن يجعل المانحون تقديم المساعدة مشروطا بتلبية مطالب سياسية أو أن يربطوها بحالة حقوق الإنسان أو عوامل تعسفية أخرى. نحن نعتقد أن الحل السياسي للنزاعات، واستقرار الحالة الأمنية، والانتقال إلى التنمية المستدامة هي التي توفر الأساس لتحسين حالة حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية في بلد معين، وليس العكس.

وغني عن القول إن المسؤولية الرئيسية عن كل من منع نشوب النزاعات والتغلب على عواقبها تقع على عاتق الدول الأفريقية نفسها. لقد قطعت القارة شوطا طويلا في العقود الأخيرة على صعيد بناء هيكل إقليمي للسلام والأمن. في ظل الظروف الحالية البالغة الصعوبة، وفي ظل خلفية عالمية من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، أصبحت البلدان الأفريقية عازمة بشكل متزايد على إيجاد حلول إقليمية لمشاكلها وهي تحاول اتباع سياسات خارجية وداخلية مستقلة وسيادية. إننا نرحب بالدور المتنامي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب النزاعات والتوسط في النزاعات. إن خارطة الطريق الرئيسية التي وضعها الاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، والتي تم تمديدتها حتى عام 2030، هي مبادرة حيوية. وإزاء هذه الخلفية، نرى أنه من المعقول أن تثير الدول

ثانياً، هناك حاجة إلى وضع نُهج على الصعد دون الإقليمية والوطنية والمحلية والمجتمعية، فضلاً عن نهج الأمن البشري. ولا يمكننا أن نغالي في تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي وغيره من الجماعات الأفريقية دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على ضرورة تعزيز اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها وقدرتها على الصمود، كون ذلك من أفضل الطرق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب.

وهناك حاجة أيضاً إلى التعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية والمحلية على أساس من الثقة المتبادلة. وبناء على هذه الفكرة، عقدت اليابان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتونس وشركاء دوليين آخرين، مؤتمراً في تموز/يوليه الماضي في تونس العاصمة لتشاطر الأمثلة الجيدة لنموذج الخفارة المجتمعية فيما بين مسؤولي قطاع الأمن من 17 بلداً أفريقياً. ونشدد أيضاً على ضرورة توفير الحماية للنازحين قسراً، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخلياً، من خلال دعم المجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة، ألا وهي الأهمية الحاسمة لتولي أفريقيا زمام الأمور بالاقتران مع الشراكات الدولية. وكما ذكر رئيس وزرائنا كيشيدا في العام الماضي بمناسبة مؤتمر طوكيو الدولي الثامن المعني بالتنمية في أفريقيا، تطمح اليابان إلى أن تكون شريكا ينمو جنباً إلى جنب مع أفريقيا. وسيساعد ذلك في إيجاد أفريقيا القادرة على الصمود، على نحو ما تود أفريقيا نفسها أن تكون.

وفي هذا الصدد، يكتسي تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة أهمية حاسمة. ونحن فخورون بكوننا شركاء ثابتين لأفريقيا ولانخراطنا في تعاون عالي الجودة مصمم خصيصاً ومستدام وشفاف يقوم على تولي كل بلد ومنطقة زمام الأمور. ويشمل هذا التعاون مجالات واسعة، من قبيل الصحة والتعليم والزراعة وبناء القدرات وتغيير المناخ والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية وما إلى ذلك. وندعم أيضاً ما تبذره أفريقيا من جهود لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام. ونقدم المساعدة من خلال بناء قدرات أفراد حفظ السلام بالتعاون الوثيق مع

أيضاً في تخفيف عبء الديون في أفريقيا. وحتى الآن، سُطِب ما تزيد قيمته على 20 بليون دولار من أصل رصيد الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المنقولة بالديون.

وستناقش مسألة تطوير تعاوننا في المستقبل خلال مؤتمر القمة الثاني بين روسيا وأفريقيا، الذي سيعقد في الفترة من 26 إلى 29 تموز/يوليه في سانت بطرسبرغ. ويتسق شعاره مع موضوع جلسة اليوم: "من أجل السلام والأمن والتنمية". وترد جهودنا المشتركة فيما يتعلق بالمبادرة الرائدة للاتحاد الأفريقي لإنهاء جميع النزاعات المسلحة في القارة بحلول عام 2030 في مشروع خطة العمل الخاصة بالتعاون بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأفريقي للفترة 2023-2025 التي من المتوقع اعتمادها خلال مؤتمر القمة. ونتوقع أن تسهم نتائجه في التطبيع العام في القارة الأفريقية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأعرب عن امتناني لما قُدم من إحاطات.

تكتسي السياسات الإنمائية في تنفيذ حملة إسكات البنادق أهمية بالغة، ونشيد بعقد موزامبيق مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة. ومن هذا المنطلق، أود أن أبرز ثلاث نقاط تعتبرها اليابان أساسية لموضوع اليوم. أولاً، لا غنى عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ويشكل ضعف مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية أحد الأسباب الأساسية للنزاع والإرهاب. ومن الضروري أن نحول دون تهيئة بيئة يجذب فيها الشباب إلى التطرف. ومن هذا المنطلق، تشجع اليابان بناء المؤسسات وتعزيز الحوكمة، بما في ذلك النظم التشريعية والإدارية والقضائية. يكتسي توطيد الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في ظل سيادة القانون أهمية حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار، وهو ما يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، لا بد من كفالة المشاركة العامة الواسعة النطاق والشاملة للجميع والديمقراطية، بما في ذلك من جانب النساء والشباب، في الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي.

عملية سياسية كلية تستند إلى احترام سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة إلا في حال إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة.

واليوم، سأركز على ثلاث رسائل رئيسية يمكن أن تساعد في تحقيق خطة مبادرة إسكات البنادق: تأتي رسالتي الأولى بشأن التركيز على تعليم الأطفال ومحو الأمية كونهما ركيزتين لإنهاء التمييز وتغذية نزعة التطرف والعنف والنزاع؛ وتتعلق رسالتي الثانية بالدعم الحاسم الأهمية للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وارتباطه الوثيق بخطة مبادرة إسكات البنادق؛ أما رسالتي الثالثة فهي بشأن الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين لكفالة المشاركة الشاملة للجميع والتنمية العادلة والحوكمة السياسية، على النحو الذي تدعمه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، تقول ديباجة إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل: "إن البشرية مدينة لطفل بأفضل ما عندها لتمنحه". وينبغي لنا أن نضع ذلك الهدف في صميم أولوياتنا في المجلس وأن نكفل بيئة مواتية لازدهار تطلعات أطفالنا. وعندما تستهدف المدارس أثناء النزاع المسلح، ينتهك حق الأطفال في التعليم. وتظل مالطة ملتزمة التزاماً راسخاً بحماية وتعزيز التعليم ومحو الأمية لجميع الأطفال. وينبغي أن يكون ذلك حجر الزاوية لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وشمولاً واستدامة.

ثانياً، إن أفريقيا قارة فتية. ويجب دعم مساهمات الشباب والشبان، بوصفهم أطرافاً فاعلة في التغيير، في عمليات صنع القرار والسلام. إن الاستماع إلى مناشدات حماسية من شاب يبلغ من العمر 18 عاماً من الكاميرون في اجتماع عقد في الشهر الماضي خلال رئاستنا لإزالة الحواجز التي تعترض مشاركة الشباب يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهد من أجل شبابنا (انظر S/PV.9258). فضمان أن تكون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مراعية للسن ومراعية للمنظور الجنساني، مع توفير دعم بدني شامل للشباب، يوفر للشباب بدائل مجدية للعنف. وتؤيد مالطة العمل الأساسي الذي تقوم به لجنة بناء السلام في النهوض كذلك بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

الأمم المتحدة. وما فتئت اليابان تدعم أيضاً صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف تدريب الموارد البشرية في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبعض البلدان الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، تكتسي المشاورات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية في التصدي للتحديات الأمنية المشتركة. ونقدر أيضاً العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ودورها الفريد في تقديم المشورة ومد الجسور والدعوة إلى عقد الاجتماعات بشأن بناء السلام.

وختاماً، تشكل هذه النقاط الثلاث - وهي معالجة الأسباب الجذرية ووضع نهج على الصعد دون الإقليمية والوطنية والمحلية والمجتمعية والملكية الأفريقية بالاقتران مع الشراكات الدولية - الأساس الذي تستند إليه سياسة اليابان تجاه السلام والاستقرار في أفريقيا. والاستقرار شرط أساسي إذا أريد لأفريقيا أن تطلق العنان لإمكانات شعوبها، فضلاً عن أنه ضروري لتحقيق التنمية الأفريقية. ونحن ملتزمون تماماً بالشراكة مع أفريقيا لتحقيق هذا الهدف حتى يتسنى أخيراً إسكات البنادق.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم الهامة، وأشكر المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات البنادق والمبعوث الشخصي للأمين العام لموزامبيق على إحاطاتهم الثاقبة.

تدرك مالطة تماماً القيمة الجوهرية للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والاستقرار على المدى الطويل. ومن الضروري أن نكرر هذه الرسالة دورياً في قاعة مجلس الأمن، حيث نكافح يومياً من أجل إيجاد حلول للأسباب الجذرية للنزاع والعنف.

وتؤكد مالطة من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام أو سلام بدون تنمية مستدامة. ولا يتسنى إرساء

تعمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليون والمجتمع المدني والقطاع الخاص معا، فإننا نقرب خطوة من تحقيق السلام والرخاء للجميع في أفريقيا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر المتكلمين على إحاطاتهم القيمة هذا الصباح.

إن هذه مناقشة رئيسية لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، تقودنا إلى فرضية أنه لا يمكن التغلب على التحديات الراهنة التي تواجه السلام إلا من خلال التعاون الدولي وتنشيط تعددية الأطراف، التي تركز على الاستثمار في البشر بوصفهم العامل الرئيسي في منع نشوب النزاعات وحلها.

ولذلك السبب، وهو سبب لا يستهان به، ترحب إكوادور بعقد هذه الجلسة، التي تكمل المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدت قبل يومين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف (انظر S/PV.9296).

وتشيد إكوادور بتصميم الاتحاد الأفريقي على هدفه المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا ووضع خارطة الطريق الرئيسية التي تحدد خطوات عملية لتخليص القارة من النزاعات وتهيئة الظروف المؤاتية لنموها وتميمتها وتكاملها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك الهدف، في إطار مبدأ الملكية الوطنية وفي سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، على النحو الذي نوقش في جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في إثيوبيا يومي 18 و 19 شباط/فبراير.

إن النهج الشامل والعملية المنحى يمكن من بناء السلام. ونحن نشهد جهودا هائلة تبذلها البلدان الأفريقية في حالات النزاع للتغلب على النزاعات وتجاوز آثار التاريخ المأساوي والتحرك نحو رؤية مشتركة لمستقبل سلمي ومزدهر. وفي ذلك السياق، نرحب بإبرام اتفاقات السلام والعمليات الانتخابية، ما يسمح بتوجيه الجهود نحو تحديد الأولويات وبناء المؤسسات اللازمة لتحقيق التنمية والسلام المستدام.

وبغية تحقيق تلك الجهود الطموحة، لا بد من معالجة مسائل مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك المجال،

ثالثا، إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان للسلام المستدام، لا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع. ولا يزال الزعماء الدينيون والتقليديون في أفريقيا يضطلعون بأدوار هامة في تعزيز القيادة النسائية في مجتمعاتهم. فبتوعيتهم، يمنعون العنف الجنسي والجنساني ويكافحون الإفلات من العقاب على تلك الجرائم ويدعمون الضحايا.

ويجب أن تصمم السياسات الإنمائية بحيث تعزز نهجا قائما على القواعد الشعبية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الواضح أن المناخ والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات قد ترك عددا من البلدان الأفريقية أكثر ضعفا وأقل قدرة على مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية. وهذا بدوره يدفع احتياجاتهم الإنسانية الكلية ويعطل التقدم، ولا سيما أهدافهم الشاملة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وعندما يتم تيسير الاستثمارات المستدامة، يمكن انتشار مجتمعات بأكملها من ويلات الفقر المالي وإعادة إدماجها في عمليات صنع القرار.

وصندوق بناء السلام أحد الأمثلة على ذلك. وتتبع مساهماتنا الوطنية في صندوق بناء السلام على مر السنين من اقتناعنا بأن بناء السلام جزء لا يتجزأ من مشروعنا المتعدد الأطراف. ونعتقد اعتقادا راسخا بأننا إذا ساهمنا جميعا، يمكننا أن نحقق نتائج هامة، وسوف نحققها. كما نسلط الضوء على الدعم المكثف الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرة البوابة العالمية، مع استثمار ما لا يقل عن 150 بليون يورو في قطاعات مثل التعليم في مجال النقل والصحة والطاقة بحلول عام 2027.

وتشكل نظم الإنذار المبكر، فضلا عن الوساطة وحل النزاعات والتعمير وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، أدوات حاسمة لتحقيق نتائج طويلة الأمد في العديد من السياقات. ونشيد بعمل الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

وختاما، فإن تحقيق مبادرة إسكات البنادق يتطلب التزام وتعاون جميع أصحاب المصلحة في أفريقيا، بدعم من المجتمع الدولي. وعندما

وأخيراً، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن الرئيس نيوسي، قدم لنا - من خلال شهادته في اجتماع للجنة بناء السلام صباح أمس - مثالا نموذجيا لعملية بناء السلام في موزامبيق ينبغي أن يكون حافظا للبلدان التي تمر بحالات نزاع أو ما بعد النزاع على الاتصال بتلك الهيئة الاستشارية والاستفادة من إمكاناتها الحفازة لتعزيز العمل التعاوني داخل منظومة الأمم المتحدة وحشد دعم المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وكما سمعنا اليوم، فإن القيادة الشخصية للرئيس نيوسي في تنفيذ اتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية تقدم دروسا قيمة كثيرة لإسكات البنادق في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وأنا ممتن لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم.

فالتكاليف البشرية والمالية للصراع لا يمكن تحملها. والتنمية هي أفضل شكل للوقاية، إذا ما أحسن القيام بها. ولا يمكن ضمان السلام الدائم والأمن والتنمية إلا من خلال حلول متكاملة تجمع بين الخبرة الإنمائية الواسعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهذا يعني أيضا ضمان أن تتمكن البلدان من الحصول على تمويل إنمائي كاف للقيام بالعمل. وكما قال الرئيس نيوسي في وقت سابق، ينبغي دعم التنمية والأمن باحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها. وأود أن أدلي بثلاث نقاط إضافية.

أولاً، إن المملكة المتحدة ملتزمة بإقامة شراكات طويلة الأجل ومفيدة للطرفين مع البلدان الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، سيستضيف رئيس الوزراء قمة الاستثمار بين المملكة المتحدة وأفريقيا في لندن في نيسان/أبريل 2024. وستعزز القمة التجارة والاستثمار في الاتجاهين مع البلدان الأفريقية لخلق فرص العمل والنمو. وهدفها هو دعم المبادرات الرامية إلى تشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتمكين الاقتصادي للمرأة. ونعلم أن النمو الاقتصادي والاستقرار يسهمان في السلام والأمن على المدى الطويل.

فإن دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في سياق برنامجه العالمي بشأن الأسلحة النارية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى أمر أساسي. ولا يقل عن ذلك أهمية دور عمليات حفظ السلام وغيرها من الكيانات المكلفة من المجلس في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها، في سياق القرار 2220 (2015).

ويؤدي عدم المساواة والإقصاء والتمييز إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وتقوض انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان النسيج الاجتماعي وتؤجج دورات العنف. وتؤدي الجريمة المنظمة دورا مزعزا للاستقرار يتجاوز الحدود. ولذلك، نعتقد أن مكافحة تلك الآفة يجب أن تشمل بذل جهود محددة في المناطق الحدودية.

ويجب مكافحة المعلومات المضللة - وهي أرض خصبة للتجنيد في الإرهاب والتطرف العنيف، مع روابط عبر وطنية تستفيد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات والمخدرات والموارد الطبيعية - باستخدام الاتصالات الاستراتيجية التي تصل إلى القطاعات والمناطق الأكثر عرضة للتجنيد في مثل تلك الآفات.

واليوم يجب علينا أن نتذكر أيضا الأثر الواضح للعنف المسلح والاتجار بالأسلحة النارية على النساء والفتيات. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لمكافحة العنف الجنسي والجسدي. كما نعيد تأكيد دور المرأة في المشاركة السياسية ومنع الأزمات والنزاعات ودورها الأساسي في التوصل إلى اتفاقات سلام دائمة.

وبالمثل، فإن الشباب مفتاح الجهود الرامية إلى التكيف والإدماج وتعزيز الهوية الوطنية، ما يجعل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أداة مناسبة لدعم بناء التماسك الاجتماعي.

ويجب أن يؤدي وجود الدولة وبناء قدراتها إلى الشعور بالانتماء. وينبغي رعاية الاحترام وتعزيز التنوع وتعزيز التسامح العرقي والديني في الفصول الدراسية. وبالإضافة إلى كون التعليم أداة للتنمية، فهو قناة للمواطنة والاعتزاز الوطني اللازمين للسلام.

ستساعد المجلس على توحيد آرائه بشكل أفضل وتحديد السبل الأخرى التي يمكن بها لإجراءاته المتقاطعة مع الأجهزة والهيئات الأخرى أن تدعم طموح أفريقيا إلى إحلال السلام في القارة بحلول عام 2030، تمشيا مع التزامنا بإسكات البنادق.

إن أفريقيا التي نعرفها هي قارة واعدة، وعد مكبل للأسف بواقع المصالح الدولية المتنافسة، والسياسات العالمية حسنة النية ولكنها ضارة، والإجراءات المفككة، والقدرات الوطنية المتناقصة. وهذه هي التأثيرات التي أعاقت، إلى جانب غيرها، آفاق أفريقيا في تعبئة ما وهبت به من الموارد الطبيعية، وتضخم عدد الشباب، وحجم السوق الكبير الذي يبلغ 1,3 بليون نسمة، ومجمل اقتصاد يبلغ 3,5 تريليون دولار من أجل إسكات أصوات البنادق وتمكين أطفال أفريقيا من أن ينالوا تعليماً كاملاً، وتنمية ازدهارها وتقاسمه بين شعبها، وضمان سلامها واستقرارها من قبل حكوماتها. والحقيقة هي أن قدرة الدول الأفريقية عامل ضروري للسلام. ولا يمكن التغاضي عن السياسات التاريخية والحالية التي قوضت القارة إذا أردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا.

لقد حملت أفريقيا إلى الوقت الحاضر عواقب التعديلات العالمية غير المؤاتية في المجالين النقدي والمالي، وكذلك في التجارة وأبعاد أخرى. ولا يمكن القول بحق إن منطقة يصنف فيها 33 بلداً من بلدانها الـ 54 على أنها من أقل البلدان نمواً قد استقادت بشكل منصف من المشاركة في النظام الدولي، حتى وإن سلمنا بأن جميع العوامل المؤدية لمثل هذا الوضع كانت وطنية. تؤثر السياسات النقدية في الأسواق الرئيسية اليوم بشكل غير متناسب على الاقتصادات الأصغر من خلال ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض قيمة العملات، وارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات. وتؤدي هذه العواقب إلى تقاوم أوجه الضعف وتحذ من قدرة الدولة. وإدراكاً منا للوضع السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي المعقد والصعب في أفريقيا، نرحب بتمديد الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مبادرة إسكات البنادق وخارطة الطريق الرئيسية لعام 2030 للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، فضلاً عن التتويه إلى الأهمية المستمرة للقرار 2457 (2019).

ثانياً، تؤيد المملكة المتحدة بقوة زيادة التعاون داخل الأمم المتحدة بشأن التنمية والسلام والأمن. فبالإضافة إلى عمل مجلس الأمن بشأن السلام والأمن، يعني ذلك استجابات تكملية ومتعاضدة لبناء السلام والتنمية. وكانت المناقشة التي جرت أمس في لجنة بناء السلام بشأن رحلة موزامبيق الأخيرة مثالا جيدا على ذلك. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعنف على أساس تحليل شامل واستخدام حلول متكاملة.

ثالثاً، تواصل المملكة المتحدة تشجيع الشراكات المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي والشركاء الإقليميين الآخرين. ونحن نعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن الأولويات المشتركة مثل تعزيز النظم الصحية والتخفيف من آثار تغير المناخ. وتقخر المملكة المتحدة بدعم شبكة الاتحاد الأفريقي للنساء الأفريقيات في مجال منع نشوب الصراعات والوساطة، وهي أداة قارية هامة للمساعدة على منع نشوب النزاعات وإدارتها.

وأخيراً، ستظل المملكة المتحدة شريكا ملتزماً للنهوض بالتنمية والسلام والأمن في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ مبادرة إسكات البنادق.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي أن أبدأ بشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ومن المفهوم جيدا والمقدر على نطاق واسع أنه بدون السلام، تتعطل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. والأمر الأقل تقديراً هو أثر السياسات الإنمائية على السلام، وقد ترجم ذلك بدوره إلى عدم كفاية الدعم المقدم للجهود الرامية إلى ضمان ألا تنتقص السياسات الإنمائية من السلام بل أن يكون لها أثر إيجابي عليه. ولذلك، نرحب بالإحاطات الثاقبة التي قدمتها المستشارة الخاصة كريستينا دوارتي، والسيد محمد بن شماس، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات البنادق، والسيد ميركو مانزوني، المبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق. ونعتقد أن الإسهامات الثرية التي قدمها مقدمو الإحاطات الإعلامية في المناقشة

ثالثاً، إن ازدهار أفريقيا أساسي لسلامها. ولهذا السبب، أنشأت القارة، من خلال خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحسين التكامل الاقتصادي وإطلاق إمكانات التنمية لشعوب القارة. ولذلك، ينبغي أن يشكل جدول أعمال التنمية في القارة الإطار الذي يقدم في نطاقه الدعم الدولي وينفذ التعاون مع القارة. وذلك ضروري لتجنب الأعمال المفككة، وتمكين القارة من تعبئة قوتها من أجل ترميمها.

وأود أن أؤكد من جديد التزام غانا بجميع الإجراءات القارية والإقليمية والوطنية والمحلية التي تدعم الجهود الرامية إلى إسكات البنادق، بما في ذلك الحكم الرشيد، والاستثمار في التدابير الوقائية، وتسخير أوجه التكامل بين التنمية والأمن في بناء مجتمع قاري من أجل تحقيق السلام الدائم.

ونشدد بصفة خاصة على الدور الحاسم للزعماء التقليديين والدينيين في تعزيز السلام في أفريقيا، ونعتقد أن القيم الأخلاقية والحكمة المحلية التي يتمتعون بها قد أكسبهم التجبل ومكانا في العديد من البلدان الأفريقية لإحداث تأثير إيجابي على المشهد السياسي والأمني والتموي. ففي غانا على سبيل المثال، أسهم مجلس الزعماء الوطني، والمجلس الوطني للسلام، ومجلس الدولة، والمجلس المسيحي في غانا، التي تضم في عضويتها جميعاً زعماء تقليديين ودينيين، إسهامات إيجابية في سلامنا واستقرارنا الوطنيين. ومن خلال جهودهم، أدى ميثاق السلام الذي وقعه جميع المرشحين للرئاسة منذ الانتخابات الوطنية لعام 2012 إلى تعميق التماسك الاجتماعي وساعد على زيادة أهمية العمليات السلمية والقانونية في معالجة المظالم الانتخابية.

ونعتقد أيضاً أنه يجب تبني تنوع المجتمعات الأفريقية وتعزيزه من أجل التنمية من خلال التمثيل الاجتماعي والثقافي والعرفي والديني الشامل للجميع والمتوازن في الحياة الوطنية. ويمكن كفالة استقرار أفريقيا، وعدم ترك نساؤها وشبابها خلف الركب، إذا أمنا بأنه على الرغم من أننا قد نكون مختلفين، يمكننا جميعاً أن نكون منتمين.

وأخيراً، نعتقد غانا أن السياسات الإنمائية يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على تنفيذ إسكات البنادق في أفريقيا. ومع ذلك، يجب

وبينما نعترف بالمكاسب المعتدلة التي تحققت منذ إنشاء المبادرة قبل 10 سنوات، نلاحظ أن التحديات التي تواجه تنفيذها لا تزال قائمة. وإزاء هذه الخلفية، تود غانا أن تركز على ثلاث مسائل نعتقد أنها يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى إسكات البنادق في أفريقيا بما يتجاوز المجالات التقليدية لعمل خارطة الطريق الرئيسية، التي نؤيدها بالكامل.

أولاً، عند إسكات البنادق، سيكون من المهم توسيع نطاق السياسات الإنمائية التي تدعم جهود القارة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي زعزعت استقرار العديد من البلدان. ويشمل ذلك دعم الدول في الوفاء بعقدها الاجتماعي مع مواطنيها، حسب الاقتضاء، من خلال إعادة بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء أراضيها الوطنية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع قطاعات السكان، وخاصة المحرومين والفقراء، الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الخدمات الأساسية المخصصة. وهذا أيضاً هدف ضروري من أهداف السياسة العامة لعزل السكان الضعفاء عن التطرف المعدي للجماعات المتطرفة والإرهابية. ونعتقد أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في دعم جهود البلدان الأفريقية.

ثانياً، إن أفريقيا قارة فتية لا يمكن تحقيق عائداتها الشبابية بفعالية إلا إذا تلقى أطفالها وشبابها تعليماً سليماً مع تعبئتهم من أجل الابتكار المفيد وخلق القيمة. وهذه الخطة التحويلية التي تركز على الناس هي مشروع مكلف تعتبره معظم الحكومات مخاطرة سياسية أكبر من أن تتحملها في دوراتها الانتخابية القصيرة. ولذلك، نحث على تقديم دعم دولي معزز ومستدام لتنمية الأجيال التي تجلبها قوة التعليم. ونرحب بالالتزامات التي قطعها القادة في أيلول/سبتمبر 2022 لتحويل التعليم لأطفال العالم، الذين تعيش نسبة كبيرة منهم في إفريقيا. ونرى أن السكان الشباب المتعلمين والعاملين بشكل لائق يضعون القارة على مسار السلام، بعيداً عن الانقسام والصراع والنزاع.

القارة. ولتمويل البنية التحتية المستدامة، أطلق الاتحاد الأوروبي قبل عام استراتيجية البوابة العالمية. وسيتم تخصيص نصف مبلغ الـ 300 بليون يورو الذي تم تعيئته من خلال الاستراتيجية لأفريقيا، وسيتم تنفيذ أكثر من ثلث المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وسيعزز مؤتمر القمة الذي ستنظمه فرنسا يومي 22 و 23 حزيران/يونيه في باريس البنية التحتية المالية الدولية، ويمكنها من مكافحة عدم المساواة وتمويل التحول المناخي. ويجب تصميم الحلول مع جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في تحول القارة - الشباب، والمجتمع المدني، ومنظمو المشاريع، والباحثون، والرياضيون، والحيز الثقافي. ويجب أن تكون النساء والشباب في صميم تلك الحلول. وقادت المرأة الأفريقية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بعد إعلان ويندهوك في عام 2000. ويجب أن نستفيد من الإمكانيات الاستثنائية للقارة الأفريقية ومجتمعها المدني لوضع الحلول معا.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر موزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة المهمة. أشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة. ونرى قيمة في إعادة إشراك مجلس الأمن في هذه المسألة المهمة. نرحب بالروح التوجيهية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: خارطة الطريق الرئيسية لأفريقيا التي نصبو إليها. وفي ذلك الصدد، تتسم الجهود الإقليمية بالأهمية. إن التحديات التي تواجهها أفريقيا هائلة. ولها تأثير مباشر على شعوب القارة وبقية العالم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، نعتقد أنه يجب على القادة الأفارقة أن يجعلوا من أولوياتهم التصدي على النحو المناسب للتدفق غير المشروع للأسلحة، ونقلها، وتحويلها، وسرقتها، وسوء إدارتها، وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومخزوناتها وذخائرها. ولكي ينجح ذلك، من الضروري أن ينضم جميع الشركاء الأفارقة إلى معاهدة تجارة الأسلحة وأن يصدقوا عليها في أقرب وقت ممكن. ونشجع على بذل جهود إضافية على جميع المستويات فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

أن نتجاوز نهج العمل كالمعتاد بتعزيز التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك بإظهار إرادة سياسية أقوى، بما في ذلك في تنفيذ الالتزامات القائمة، مثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تهنيئاً لفرنسا موزامبيق على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. ونشيد بالطريق الذي سلكه البلد في مجال السلام والمصالحة الوطنية. وأشكر السيدة دوارتي والسيد شمباس والسيد مانزوني على إحاطاتهم.

تواجه أفريقيا اليوم تحديات كبيرة، مثل ضغط تغير المناخ والإرهاب المستمر والصدمات الاقتصادية والصحية والجيوسياسية. وهناك أيضا تحد يواجهه الحكم وتعزيز مؤسسات الدولة. وأخيرا، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهذه التحديات لا تواجهها أفريقيا فحسب؛ إنها تحديات مشتركة بين الجميع. وفي ذلك الصدد، فإن الاستجابات الفعالة الوحيدة هي الاستجابات العالمية المنسقة والقائمة على التضامن. أولا وقبل كل شيء، يجب أن يشجع الاتحاد الأفريقي نفسه الحلول وأن يكون الهدف منها منع نشوب النزاعات وحلها.

وترحب فرنسا بتشغيل صندوق السلام الأفريقي وتوؤيد زيادة عمليات حفظ السلام الأفريقية، لأن الاتحاد الأفريقي لديه القدرة على توفير استجابات قوية للتحديات الأمنية في القارة. وفرنسا مستعدة لاستئناف المناقشات في مجلس الأمن لكفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لتلك العمليات، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة. ومع ذلك، فإن التحديات تتجاوز بكثير التهديدات الأمنية. ويجب أن نقيم شراكات، على قدم المساواة، مع البلدان الأفريقية لكي نستجيب معا بشكل أفضل للتحديات الطويلة الأجل، ولا سيما التحديات البيئية والإنمائية. وقد فعلت فرنسا وغابون ذلك بالضبط في بداية شهر آذار/مارس من خلال تنظيم مؤتمر القمة المعني بالغابة الواحدة لمكافحة الاضطرابات المناخية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

وفي مجال الصحة، ولمكافحة جائحة فيروس كورونا، اختارت فرنسا دعم التميز العلمي الأفريقي من خلال دعم إنتاج اللقاحات في

والجمعية العامة ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضروري لتعزيز وبناء السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر فخامة رئيس موزامبيق على عقد جلستنا اليوم، والتي تتيح لنا الفرصة لمناقشة الصلات بين بناء السلام والتنمية في أفريقيا. كما أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

تؤيد سويسرا تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في أفريقيا، وهو عنصر أساسي في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويتطلع الاتحاد الأفريقي إلى وضع حد للنزاعات المسلحة. ولتحقيق ذلك، يجب معالجة الأسباب الجذرية ويجب القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وكما سمعنا للتو، للأسف، لا يزال السلاح يتكلم بصوت مرتفع جدا، سواء في أفريقيا أو في أجزاء أخرى من العالم. ولا يزال الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها يزرع العنف ويهدد السلام ويمزق النسيج الاجتماعي ويعوق التنمية. ونظرا للحاجة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، تود سويسرا أن تسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، بينما يجب تخفيض توريد الأسلحة، يجب أيضا معالجة العوامل التي تحرك الطلب. ويجب أن ينصب التركيز على منع العنف عن طريق النظر في النطاق الكامل للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاعات. ولا يمكن كسر حلقة العنف إلا إذا كُسر أيضا حلقة الإفلات من العقاب. ولذلك، من الضروري التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومن ثم، فإن إدماج الحد من العنف المسلح والمساءلة بصورة أكثر منهجية في جهود بناء السلام والتنمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة.

ثانيا، من المهم تعزيز قدرات الحكومات المحلية على تقديم خدمات عامة مستدامة بشكل منصف، لا سيما في المناطق النائية ومناطق النزاع. ومن شأن ذلك بناء الثقة بين السكان والمساعدة في استعادة وجود الدولة. ويدعو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

ثانيا، تؤيد تقرير الأمين العام عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/2022/959)، الذي يحدد بوضوح الانتقال إلى مؤسسات الحكم بوصفه عقبة خطيرة أمام قدرة الدول الأفريقية على تحقيق نتائج التنمية المستدامة، مما يعرض السلام والأمن للخطر. وكما رأينا، فإن الانتقال إلى الحكم يؤدي إلى تمكين الإرهابيين والجماعات المسلحة، مما يولد المزيد من العنف وعدم الاستقرار. ومن الأساسي أن تزيد الدول من حضورها، بما في ذلك في طرق الاتجار غير المشروع عبر الحدود. ونشجع بقوة على اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، وإنشاء شبكة لأصحاب المصلحة المتعددين، وإرساء سيادة القانون، وبناء الثقة في المؤسسات في المناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاعات. وتؤيد توصيات الأمم المتحدة بالحوار الفعال مع الزعماء التقليديين والدينيين، والمجتمع المدني، والعاملين في المجال الإنساني، وممثلي النساء والشباب. ويمكنها أن توفر سبلا للحل السلمي للنزاعات وجهود بناء الدولة. ويكتسي التواصل مع الأسر - ولا سيما بالشباب من خلال برامج التعليم والتنمية المستدامة - أهمية خاصة. وينبغي للدول أن تستثمر أكثر في بناء وتعزيز ثقافة السلام واحترام الاختلافات الثقافية من أجل مكافحة التعصب وأشكال التطرف العنيف. ونرى أن قرار الاتحاد الأفريقي بإعلان شهر أيلول/سبتمبر من كل عام شهرا للعفو الأفريقي، لتشجيع المدنيين على تسليم الأسلحة غير المشروعة التي بحوزتهم طواعية، قرار حكيم جدا.

ثالثا، لا يزال الفساد والأنشطة غير القانونية يقللان من الثقة في المؤسسات الحكومية في أفريقيا. ونشجع الشركاء الأفارقة على معالجة تلك المشكلة من خلال تحقيق المساءلة وتسريع جهودهم لتعزيز آليات الحوكمة ومكافحة الفساد وقطع أي صلات تمكن الجهات من غير الدول ورعاتها من الوصول إلى الأسلحة وأصول الدولة.

أخيرا، نعتقد أن التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء والأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين الآخرين، من شأنه أن يزيد من تعزيز الحكم الرشيد والسلام والتنمية المستدامين. كما أن تبسيط جداول أعمال مجلس الأمن

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في ترينيداد وتوباغو.

السيد براون (ترينيداد وتوباغو) (تكلت بالإنكليزية): تود ترينيداد وتوباغو أن تشكر جمهورية موزامبيق على تنظيم المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن اليوم. ونحن ممتنون أيضا لمقدمي الإحاطات على المعلومات والتقييمات التي قدموها بشأن مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا.

أود أن أقول من خلالكم، سيدتي الرئيسة، إنه لشرف لي أن أحاطب هذه المناقشة المفتوحة بقيادة رئيس موزامبيق. وأذكر تفاعلاتي المثمرة معه مؤخرا، بصفتي رئيس مجلس وزراء منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، التي عقدت في موزامبيق في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وأكدت تلك الحوارات من جديد العلاقة الدائمة بين منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

اليوم، نجتمع مرة أخرى في القاعة التي توصف بأنها أهم قاعة في العالم. وأود أن أسجل في هذه القاعة أن ترينيداد وتوباغو تشيد بمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، من خلال جملة وسائل منها تعزيز أطر تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وذلك الجهد المشترك رمز للالتزام بالمنطقة الأفريقية والثقافها حول هدف بناء قارة خالية من النزاعات، وهو أساس جوهري لازدهارها وتميبتها. وتدعم ترينيداد وتوباغو تلك المبادرة التي تتماشى مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تشكل ضرورة كبح النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وإساءة استخدامها أولوية من أولويات السياسة الخارجية لحكومة ترينيداد وتوباغو وهدفا استراتيجيا رئيسيا للجماعة الكاريبية. وربما يعلم أعضاء المجلس أن رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن المسائل المتصلة بالجريمة والأمن في ما يُعتبر مجلس الوزراء لمؤتمر رؤساء دول وحكومات

إلى إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد وبناء مؤسسات عامة فعالة وخاضعة للمساءلة وتتصف بالشفافية. وفي ذلك الصدد، تدعم سويسرا مشروعا لتحسين التخطيط للتعليم في النيجر، لا سيما في حالات الطوارئ.

ثالثا، يجب أن تراعي الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام والتتمة الصلات بين تغير المناخ والنزاع. وكثير من الدول الأفريقية على دراية بأثر الجفاف والفيضانات. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي والنزوح الجماعي للسكان إلى تفاقم النزاعات وزيادة خطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وهناك حاجة ملحة لأن تحدد الدول المتضررة من سرعة تأثيرها بالصدمات المناخية من أجل تعزيز السلام والأمن.

رابعا، إن الحوار أساسي لنزع فتيل التوترات قبل أن تتحول إلى نزاع ولتسوية النزاعات القائمة. وينبغي أن يشمل هذا الحوار بشكل منهجي النساء والشباب، وحسب السياق، الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الزعماء التقليديين والدينيين. وتشجع سويسرا، تماشيا مع تقاليدنا في مجال الوساطة والمساوي الحميدة، منابر الحوار، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. وعلى سبيل المثال، نؤيد عملية نيروبي للنهوض بالسلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضطلع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا أيضا بدور رئيسي، ولا سيما عن طريق تشجيع إيجاد مساحات للحوار بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

وتوفر مبادرة إسكات البنادق حولا أفريقية للتحديات الأفريقية. وهي تمكن الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية من تعزيز القدرة على إدارة النزاعات وحالات الأزمات، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود. ولن تسكت البنادق طالما أن الحصول على السلاح يبدو أسهل من الحصول على وظيفة أو تدريب مهني. ولذلك، أود أن أحاطب جميع الجهات الفاعلة، هنا وفي الميدان، التي تعمل من أجل السلام المستدام في أفريقيا: إن جهودنا لتحقيق السلام يجب أن تسيّر جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز مؤسسات سيادة القانون والنهوض بالتماسك الاجتماعي ودعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإيجاد الفرص الاقتصادية، وخاصة للشباب.

في مبادرة ترينيداد وتوباغو في القرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الذي تعتمده الجمعية سنويا منذ عام ٢٠١٠.

أود أن أختتم بياني بحث المجتمع الدولي على التصرف بحزم لإسكات البنادق في أفريقيا فضلا عن إسكاتها في مناطق أخرى من العالم أيضا. ويجب أن نحدث تغييرا ملموسا بالكلمات وحدها لن تمنع وقوع الضرر الدائم والمدمر الذي تسببه الأسلحة التي يحصل عليها الأفراد المضللين.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة كيول (ألمانيا) (تكلت بالإنكليزية): بداية أود أن أشكركم،

سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم.

إن السلام والأمن في أفريقيا موضوع لجلسة اليوم. إننا نسعى معا إلى تحقيق رؤية أفريقيا خالية من النزاعات. عليه فإن ألمانيا، بالتعاون مع شركائها الأفارقة، عازمة على معالجة أسباب النزاعات والعنف والهشاشة في أفريقيا باتباع نهج متكامل. ويتعين علينا ربط منع الأزمات وتحقيق الاستقرار وحل النزاعات وبناء السلام بجهود التنمية المستدامة تحت قيادة أفريقية قوية.

تحقيقا لتلك الغاية فإن السياسات الإنمائية الشاملة والشفافة وتعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون والديمقراطية ومشاركة المرأة عوامل حاسمة. دعما لهذا المسعى الذي تقوده أفريقيا قدمت الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا استراتيجية جديدة لأفريقيا في كانون الثاني/يناير من هذا العام. لقد وضعت هذه الاستراتيجية بالتشاور الوثيق مع أفريقيا، لا سيما مع ممثلين من المجال السياسي والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب. استنادا إلى تلك الاستراتيجية، سيركز تعاوننا الإنمائي بشكل أساسي على تحقيق التحول الاجتماعي والبيئي العادل، فضلا عن المساواة بين الجنسين وإيجاد فرص العمل لشباب أفريقيا.

بيد أن أمامنا تحديات كثيرة حيث لا يزال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها وإساءة استخدامها يشكل

الجماعة الكاريبية. وتلك مسؤولية نأخذها على محمل الجد، ببعديها الداخلي والخارجي على حد سواء. ومما يؤسف له أن أفريقيا، فضلا عن منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، هي المناطق التي تدفع أكبر تكلفة بشرية لانتشار الأسلحة النارية غير المشروعة بلا ضوابط على الرغم من أننا لسنا من كبار مصنعي تلك الأسلحة.

نتيجة لذلك اتخذت حكومة ترينيداد وتوباغو عددا من التدابير على الصعيدين الإقليمي والنصف الغربي من الكرة الأرضية لتعزيز إطار منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. كما أيدت ترينيداد وتوباغو - إلى جانب بعض دول الجماعة الكاريبية الأخرى - طعنا قانونيا تقدمت به المكسيك ضد مصنعي الأسلحة في القطاع الخاص في الولايات المتحدة بغرض مساءلتهم عن دورهم في تيسير التدفق الحر للأسلحة والذخائر غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة. فهذه الأسلحة هي الأسلحة المفضلة في ارتكاب أخطر الجرائم، بما في ذلك القتل بمعدلات مروعة.

وبالرغم من أننا وضعنا حولا إقليمية لمعالجة تلك المشاكل العديدة المتعلقة بالجريمة والأمن، ندرك جميعا ضرورة تعزيز التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف. وبالتالي تؤيد ترينيداد وتوباغو تماما أهداف وأغراض معاهدة تجارة الأسلحة. ونذكر مع الشعور بالرضا والتقدير أن أفريقيا كانت شريكا متحمسا في ذلك المسعى إلى جانب الجماعة الكاريبية. ونشدد أيضا على ضرورة التنفيذ الكامل للصكوك الدولية الأخرى القائمة في ذلك المجال، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

نرى أنه ينبغي أن تمثل منظورات المرأة على قدم المساواة على جميع المستويات في عمليات السلام والأمن مع مراعاة آمال وتطلعات الشباب بوصفهم ورثة المستقبل في نهاية المطاف. وقد تجسد هذا الرأي

وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد الاقتراح الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية والاتحاد الأوروبي. ففي العالم المعولم هذا يرتبط أمننا ورخاؤنا ارتباطا لا انفصام فيه. عليه فإن ألمانيا على أهبة الاستعداد للعمل مع شركائنا الأفارقة للعمل معا لأجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة حتى يكون السلام واقعا ملموسا لجميع الشعوب الأفريقية.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد أندريه (البرتغال) (تكلت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لموزامبيق على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت ولجميع مقدمي الإحاطات اليوم على أفكارهم الثاقبة القيمة.

أود أن أبدأ بشكر الرئيس نيوسي على قيادته الحكيمة في عملية السلام والإشادة بحكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية على تحقيقهما إنجازا حاسما في عملية السلام بعد التوصل إلى اتفاق بشأن دفع المعاشات التقاعدية للمقاتلين السابقين المسرحين في حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. ونأمل أن يؤدي المرسوم الحكومي الذي أعلن عنه في الأسبوع الماضي إلى عملية نزع السلاح والتعبئة الكاملة والتنفيذ الكامل لاتفاق مابوتو لعام 2019. وإذ تتخذ تلك الخطوة الرئيسية نحو توطيد السلام، فإننا نشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق.

هذه لحظة هامة للاستماع إلى أولويات أفريقيا. الأحداث العالمية ذات الأثر المحلي والأحداث المحلية ذات الأثر العالمية كلاهما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في الشراكات لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا. وتواجه أفريقيا العديد من التحديات في مجالات مختلفة، تتراوح من العوائق الاجتماعية والاقتصادية إلى الأمن والتنمية، وينبغي معالجتها من خلال الملكية الوطنية والإقليمية ومن خلال التعاون الدولي. ومن الأهمية بمكان تعبئة جميع الأدوات المتاحة ومواصلة تنسيق الجهود - في المجالين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء - للتصدي لتحديات السلام والأمن في القارة. ويلزم اتباع نهج متعدد الأوجه للاستجابة للأسباب الجذرية للنزاعات، وهناك حاجة إلى

تهديدات خطيرة للسلام والأمن. عليه فإن التحديد الفعال لهذه الأسلحة ضروري لمنع انتشارها والحيلولة دون نشوب النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في المستقبل. كما يعد إسكات البنادق مسؤولية مشتركة بالنسبة لنا جميعا. إن التهديدات والتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدات وتحديات عابرة للحدود الوطنية، لذلك يجب أن تكون استجابتنا لها عابرة للحدود الوطنية أيضا.

وترحب ألمانيا وتؤيد النهج الإقليمية مثل خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وما برحنا ندعم جهود بناء القدرات الوطنية والإقليمية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. فتلك التدابير تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة، فضلا عن تحسين إدارة الحدود وبناء القدرات الوطنية لإنفاذ القانون. ففي عام 2022 وحده خصصنا أكثر من 10 ملايين يورو لمشاريع مثل مشروع شهر العفو الأفريقي لتسليم وجمع الأسلحة المملوكة بطريقة غير قانونية. وبصفتنا رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، فإننا ملتزمون بتحسين المراقبة والإدارة الفعاليتين للذخيرة.

كما أن وجود هيكل قوي للسلام والأمن في أفريقيا أمر أساسي لمكافحة إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن دعم الجهود الأفريقية لحل الأسباب الجذرية في هذا الميدان. وتقدم ألمانيا المساعدة إلى مؤسسات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ أدوات منظومة السلم والأمن الأفريقية التي ساهمنا فيها بأكثر من 30 مليون يورو منذ إنشائها. ويتمثل هدفنا المشترك في منع الأزمات وإدارة النزاعات وبناء السلام المستدام. وبوصفنا أكبر مساهم في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، نؤيد أيضا الدعوة إلى التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لبعثات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. كما نرحب ترحيبا حارا بتوصل الاتحاد الأفريقي إلى موقف مشترك في هذه المسألة في مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا في أديس أبابا.

أود أن أختتم بتأييد نداء الاتحاد الأفريقي بضمان التمويل الكافي والمستدام لعمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك عن طريق الاشتراكات المقررة. إننا على وشك التوصل إلى حل توافقي

التحتية الرقمية - بغية ربط البلدان الأفريقية ببعضها البعض وربط أفريقيا ببقية العالم، أي عبر المحيطين الأطلسي والهندي. ولهذا السبب نشطت البرتغال في تيسير جهود التعاون بين أفريقيا وأوروبا. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، أوفدنا بعثة عسكرية لتعزيز تدريب القوات الخاصة الموزامبيقية على العمل في كابو ديلغادو.

كما تساهم البرتغال ماليا في المشاريع المتعددة الأطراف، ولا سيما من خلال وكالات الأمم المتحدة، الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. وندعم أيضا مشاريع لمساعدة النازحين في كابو ديلغادو، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية والشراكات مع المنظمات غير الحكومية. ويستكمل ذلك النهج المشترك المتعدد المستويات باستثمار قوي في بناء القدرات البشرية، أي بتوفير التدريب المهني في مجال النفط والغاز للشباب من كابو ديلغادو. كما أسهمت البرتغال من الناحية العملية في تحسين القدرات العسكرية التقنية للبلدان الشريكة في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وللأمن البحري أهمية خاصة. وهذه مسألة أخرى إذ يكتسي تعزيز التنمية في البر أهمية حاسمة لضمان الأمن في البحر.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن التنمية ليست ولا يمكن تصويرها على أنها شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان. التنمية هي في حد ذاتها حق. ويمكن للسياسات الإنمائية أن تساعد في التصدي للتحديات الأمنية بالاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الطرق ومرافق المياه والصرف الصحي ونظم الطاقة، التي يمكن بدورها أن تحسن فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وأن تخلق فرص العمل وتعزز النمو الاقتصادي، مما يعزز رفاه الدول والشعوب الأفريقية، ويسهم بالتالي في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إسكات البنادق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/05

تتسوق أشكال التعاون للتصدي للتهديدات عبر الوطنية، مثل الإرهاب والتطرف الديني والقرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. والحلول العسكرية البحتة لن تكفي. يجب العمل على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وعلى المدى القصير لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين. ولا يمكن أن يكون عدم ترك أحد يتخلف عن الركب مجرد شعار. وخلال أفسى شهور الجائحة الأخيرة، ترددت جملة واحدة عدة مرات في هذه القاعة: قوتنا من قوة أضعف حلقاتنا. وهذه حقيقة ينبغي أن نضعها في اعتبارنا أيضا عندما نتكلم عن السلام والتنمية.

لظالما دعونا بقوة إلى علاقة أعمق وأوسع مع أفريقيا، ونحترم خطط وأولويات التنمية الأفريقية دائما. ونهجنا القائم منذ أمد بعيد يتمثل دائما في العمل مع أفريقيا وليس في وضع سياسات بشأن أفريقيا. وقد وافقنا مؤخرا على استراتيجية التعاون الإنمائي البرتغالية، وهي عنصر مهم في السياسة الخارجية للبرتغال. ومن خلال تلك الاستراتيجية، سنولي اهتماما خاصا للبلدان في أوضاع هشة. وتحسين النتائج في تلك السياقات يتطلب سياسات متسقة - تربط بين مختلف المجالات، وهي العمل الخارجي والدبلوماسية والدفاع والتنمية. ويتطلب ذلك أيضا استجابات متكاملة، خاصة من خلال الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفي هذا الصدد، تؤيد البرتغال استراتيجية تقوم على المحاور الثلاثة التالية التي يعزز بعضها بعضا.

أولا، ينبغي تقديم الدعم للتكامل الاقتصادي لأفريقيا من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والمحلية.

ثانيا، ينبغي دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار ومنع الأزمات الإقليمية وإدارتها، على أساس مبدأ الملكية الأفريقية، وإدماج الأمن في التنمية الاقتصادية والتعاون الإنساني.

ثالثا، ينبغي تقديم الدعم لتطوير الممرات والبنية التحتية الاستراتيجية - الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والبنية